الجمهورية التونسية
وزارة البيئة

المشروع السنوي للآداء لسنة2025
لمهمة البيئة

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

أكتوبر 2024

الفهـــرس

المحور الأول : تقديم المهمة

1. استراتيجية المهمة 4
2. برامج المهمة 8
3. الميزانية و إطار النفقات متوسط المدى 9

المحور الثاني :تقديم برامج المهمة

البرنامج 1 : البيئة و التنمية المستدامة

1. تقديم البرنامج 14
2. أهداف و مؤشرات الاداء 17
3. الميزانية و إطار النفقات متوسط المدى 29

البرنامج 9 : القيادة و المساندة

1. تقديم البرنامج 32
2. أهداف و مؤشرات الاداء 34
3. الميزانية و إطار النفقات متوسط المدى 42

الملاحق:

-بطاقات المؤشرات

-بطاقات الفاعلين العموميين

-بطاقة خاصة بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي

المحور الأول: تقديم المهمـــة

1- استراتيجية المهمة:

تعمل مهمة البيئة على حماية النظم البيئيــة و المحافظــة على الموارد الطبيعيـة و تحسيــن الإطار الحياتي للمواطن و ضمان جودة الحياة و الحد من التلوث و تسهر على إدماج مفهوم التنمية المستدامة و الإنتقال الإيكولوجي ضمن السياسات والاستراتيجيات و مخططات التنمية.

ونظرا لأهمية البعد الدولي للمسائل البيئية فإن مهمة البيئة تساهم في تجسيم الأهداف الأممية للتنمية المستدامة 2030 وخاصة الأهداف 6و 11و 12 و 13 و14 و 15 ذات العلاقة بحماية البيئة.

و قد تجسد التزام تونس بالقضايا والرهانات البيئية على المستوى الدولي، خاصة من خلال المصادقة على عديد الإتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة و مجابهة التغيرات المناخية و تعزيز التحول البيئي نذكر منها بالخصوص:

- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،
- اتفاق باريس حول المناخ لتنفيذ الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ،

و قد تم تضمين الأهداف الاستراتيجية في مجال التغيرات المناخية في أفق سنة 2030 ضمن المساهمة المحددة وطنيا المحينة (أكتوبر 2021).

- استراتيجية التنمية المحايدة للكربون و الصمود أمام التغيرات المناخية في أفق 2050

و في هذا الإطار أعدت وزارة البيئة البلاغ الوطني الرابع حول التغيرات المناخية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية و اتفاق باريس و تم إعداد الجرد الوطني للغازات الدفيئة لسنة 2022 و الشروع في إعداد الجرد الوطني للغازات الدفيئة لسنة 2023 .

و عملا بالإتفاقية الأممية بشأن التنوع البيولوجي ريو 1992 ، قامت الوزارة بإعداد المخطط الوطني حول التنوع البيولوجي 2018-2030 .

كما تم إعداد الإستراتيجية الوطنية للحد من تدهور الأراضي و برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر و تدهور الأراضي

على المستوى الوطني أعدت وزارة البيئة الإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي والتي أدمجت خاصة أهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومخطط التنمية الوطني 2023-2025 ورؤية تونس 2035و برنامج الإصلاحات الكبرى الذي أعدته الحكومة للفترة القادمة 2023-2030 لتكون بذلك بمثابة لوحة قيادة لتنفيذ عدة إصلاحات في مجال حماية البيئة وتكريس التنمية المستدامة ترتكز على **53 إجراء** موزعة على خمسة محاور تعنى **بالحوكمة و التمويل، التغيرات المناخية، الإدارة المستدامة للموارد و النظم الإيكولوجية، الإستهلاك و الإنتاج المستدامان ومكافحة التلوث،** إلى جانب محور **العلم و المعرفة و الثقافة في خدمة الإنتقال الإيكولوجي،** حيث إلتزمت وزارة البيئة بتنفيذها بالتعاون مع باقي القطاعات وذلك على إثر مجلس وزاري صادق على هذه **الإستراتيجية الوطنية بتاريخ 03 فيفري 2023،** بإعتبارها **تهدف إلى** تدعيم مختلف الاستراتيجيات القطاعية و تعزيز إلتقائها حول أهداف مشتركة من أجل ضمان **الرفاهية المادية و اللامادية للأجيال الحالية و المستقبلية باعتماد منوال تنمية، اجتماعيا منصفا ودامجا، متوائما مع الطبيعة ومقتصدا للموارد وللطاقة، ومتأقلما مع التغيرات المناخية وصامدا أمام الكوارث.**

تساهم مهمة البيئة في تجسيد المحور الثاني من الإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي وهو التغيرات المناخية وخاصة الإجراءان 13 و19"تنفيذ تدابير و إجراءات المساهمات المحددة وطنيا 2021-2030 و الإستراتيجية الوطنية للحيادية الكربونية و المرونة المناخية إلى أفق 2050 و تنفيذ عمل نموذجي للقدرة على التكيف مع المناخ (نموذج قرقنة للإنتقال الإيكولوجي)" اللذان يهدفان إلى إرساء أسس الإنتقال الطاقي المستدام وإلى تحقيق صناعة نظيفة ومستدامة وتنافسية كما تساهم في المحور الثالث وهو ترشيد التصرف في الموارد الطبيعية والحفاظ على النظم الإيكولوجية من خلال خاصة الإجراء 20و المتمثل في إطلاق برنامج الاقتصاد في المياه و الحد من الضياع و التبذير و الذي يهدف إلى إعادة إستخدام مياه المستعملة المعالجة لمجابهة الشح المائي الذي تشهده بلادنا نتيجة التغيرات المناخية إلى جانب الإجراء 21"تثمين المياه المعالجة و الموارد الهيدرولوجية غير التقليدية" الذي يهدف إلى الحفاظ على النظم البيئية الإيكولوجية.

كما تسعى مهمة البيئة في إطار المحور الرابع للإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي إلى إرساء أسس الاقتصاد الدائري و الأخضر من خلال خاصة الإجراءات31 "تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتصرف الدائري العام و القطاعي للنفايات في أفق 2050/2035 "و 32"إستعادة نظام جمع و معالجة النفايات الخاصة" و34"تجسيد تطبيق القانون عدد 2018-2035 المؤرخ في 11 جوان 2018 المتعلق بالمسؤولية المجتمعية و البيئية للمؤسسات و المنظمات "و42 "إعداد خارطة طريق لإزالة و إعادة تأهيل النقاط الساخنة :قابس ،قفصة ،القصرين ،صفاقس ،بن عروس و الحوض الساكب لوادي مجردة "و43"تنفيذ المخطط الوطني للإستهلاك و الإنتاج المستدامين(2016)(PANCPD) "حيث يتم حاليا تنفيذ المخطط الوطني لتطوير نظم الإستهلاك و الإنتاج المستدامة 2016-2025 من خلال عديد الأنشطة

وضمانا لحسن متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي، قامت وزارة البيئة بإحداث شبكة " سفراء الإنتقال الإيكولوجي" تجمع ممثلين عن جميع القطاعات من أجل تذليل الصعوبات وتبادل المعطيات وذلك بغاية مزيد التعاون والتنسيق بين مختلف المتدخلين بإعتبار الأهمية التي توليها المهمة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي و خاصة تحقيق أهداف المحور الأول المتعلق بالحوكمة وفقا للنسق المطلوب.

بالنسبة للوضع البيئي في الوقت الحالي لا بد من الإشارة إلى وجود عديد النقاط الإيجابية التي يجب تدعيمها و البناء عليها، حيث تحققت خلال السنوات الأخيرة عديد المكاسب الهامة في المجال البيئي سواء في المجال التشريعي أو المؤسساتي.

على المستوى التشريعي تمثل أهم مكسب في الإرتقاء بالحق البيئي إلى حق دستوري وفقا لمقتضيات دستور 25 جويلية 2022 ،هذا بالإضافة إلى سن عدة نصوص تشريعية و ترتيبية في مختلف المجالات البيئية ذات العلاقة بحماية البيئة و المحافظة على الموارد الطبيعية و مقاومة التلوث و مختلف الإزعاجات الناتجة عن الأنشطة الصناعية و التجارية و النفايات الخطرة و تحسين البيئة الحضرية . كما **تم إعداد مشروع مجلة البيئة في ثوب إستشرافي ومجدد** بفضل مقاربة تشاركية جمعت جميع الكفاءات ومختلف القطاعات، حيث تم تجميع جميع النصوص القانونية البيئية و إقتراح الرفع في مستوى أخذ القرار البيئي من خلال إحداث

الهيئة العليا للإنتقال الإيكولوجي ووضعها تحت إشراف رئاسة الحكومة وتدعيمها بالمرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة

إضافة إلى هذا الجانب القانوني فإن الحق في بيئة سليمة قد ترسخ على المستوى المؤسساتي حيث نلاحظ تعدد المؤسسات المكلفة بحماية الحق في بيئة سليمة سواء على نطاق مركزي أو لامركزي. وذلك بتحيين الهيكل التنظيمي واقتراح تركيز ما لا يقل عن أربعة إدارات جهوية للبيئة جديدة علاوة على الإدارات الجهوية الموجودة والبالغ عددها ستة ليصبح العدد الجملي عشرة إدارات جهوية وذلك في إطار **مزيد تقريب الخدمات من المواطن** و إتجاه لامركزية العمل البيئي كما سيتم الأخذ بعين الإعتبار للتقسيم الجديد للأقاليم مع مراعاة خصوصيات كل إقليم.

مهمة البيئة تولي عناية فائقة بالجانب التوعوي و التثقيفي من خلال عديد المشاريع المندرجة في إطار تدعيم التربية البيئية و تكريس إستدامة التنمية (بالشراكة مع وزارة البيئة البرتغالية) حيث تم تركيز منظومة الفرز الإنتقائي للنفايات بالوسط المدرسي و متابعة حسن تنفيذ مراحل التجميع و التثمين بالتعاون مع مكونات المجتمع المدني المحلي كما أن الوكالة الوطنية لحماية المحيط أصدرت دليل التربية البيئية لمؤسسات الطفولة المبكرة يتضمن محتوى متناغم مع الأبعاد البيداغوجية الخاصة بالفئة العمرية من 3 إلى 5 سنوات يحتوي على مواضيع مهمة مثل الحفاظ على الماء و ترشيد استهلاك الطاقة و حماية التنوع البيولوجي و قامت في إطار مشروع التربية البيئية من أجل متوسط مستدام بإنجاز دراسة علمية حول التمثلات البيئية لدى التلاميذ في المدارس الإبتدائية والمدارس الإعدادية صادقت عليها كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بتونس و دليل للتربية البيئية أشرف عليه خبراء وأساتذة تعليم عالي بالتعاون مع متفقدين وبيداغوجيين و منصة بيداغوجية

لكن في مقابل ذلك هناك عديد النقاط السلبية التي تتمثل خاصة في تدهور الوضع البيئي في السنوات الأخيرة حيث أن تشتت منظومة التصرف في النفايات بين البلديات والمهمة أدى إلى تدني مستوى النظافة العامة بالمناطق الحضرية والريفية نتيجة إنتشار النفايات وكذلك نقص العناية بالمناطق الخضراء والجمالية الحضرية بالمدن.

بالإضافة إلى أن منظومة التطهير تشكو من بروز الأحياء العشوائية الغير متصلة بشبكة التطهير وتفاقم الطلب على الربط نظرا لتعميم النظام البلدي و توسع المناطق الحضرية كما أن تقادم شبكة التطهير أصبح يمثل إشكالا تسعى مهمة البيئة إلى مجابهته بأشغال الصيانة و التجديد بصفة تدريجية و حسب الضروريات.

إلى جانب تفاقم التلوث الصناعي بأغلب المدن و الجهات لا سيما بالأقطاب الصناعية الكبرى مما تسبب في تدهور الموارد الطبيعية وخلف تأثيرات سلبية على الوضع الصحي للسكان و يعود ذلك لعدم جدية إنخراط الأقطاب الصناعية في منظومة المسؤولية الاجتماعية للشركات

إضافة إلى تفاقم ظاهرة التغير المناخي نتيجة الإنبعاثات الغازية المضرة بطبقة الأوزون.

كما يلاحظ قلة الوعي لدى المواطن بأهمية الحفاظ على البيئة وحماية المحيط واحترام القوانين والتراخيص اللازمة.

كما أن ضعف التنسيق مع القطاعات الأخرى و غياب هيكلة للمرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة وعدم وجود تناغم كاف صلب الإطار التشريعي انجر عنه تشتت للمجهودات .

هذا و تجدر الإشارة إلى أن التهديدات البيئية تؤثر على كل من الرجل و المرأة بشكل مختلف فالنساء أكثر تضررا من التلوث و نضوب الموارد الطبيعية و الكوارث الطبيعية و التغير المناخي و ذلك نتيجة لعدة أسباب أهمها عدم المساواة بينها و بين الرجل و التوزيع غير العادل للأدوار و الموارد و السلطات . فتغير المناخ يؤثر بطريقة أكثر حدة على الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة كما يعمق من عدم المساواة الموجودة.

فصحة النساء تتأثر مباشرة نتيجة ارتفاع حرارة الطقس الناتجة عن تغير المناخ خاصة على مستوى سوء التغذية و الصحة الجنسية و الإنجابية. و تكون هذه التأثيرات أكثر حدة بالنسبة للنساء اللاتي ينتمين إلى فئات إجتماعية ضعيفة ومهمشة.

النساء و خاصة في المناطق الريفية لديهن دور محوري في المحافظة على البيئة إذ أن المعارف التقليدية و القدرات و التجارب التطبيقية اللاتي لديهن تساهم بصفة كبيرة في تدعيم الصمود أمام تأثيرات تغير المناخ كما تساهم المرأة في تكريس التنمية المستدامة من خلال التعامل المباشر مع الموارد الطبيعية بواسطة الحد من التلوث و ترشيد الإستهلاك و خاصة الطاقة و تثمين النفايات العضوية و إعادة إستخدامها.

إن تخصيص إستثمارات لصالح المساواة بين الجنسين وتمكين النساء تعطي نتائج جيدة في مجال المحافظة على المحيط. كما أن إستراتيجات الصمود وتدعيم القدرات لها أكثر حظوظ في النجاح عندما يتم تشريك المرأة في وضع السياسات والتخطيط.

كما تلعب المرأة دورا هاما في توجيه و تربية الناشئة على التعامل السليم مع البيئة فالمرأة بإعتبار دورها التقليدي شديدة الإتصال بالبيئة و بالأبناء فهي الأساس في التربية السليمة للأبناء فهي التي تساهم في التربية البيئية و نشر الوعي البيئي وتعليم مبادئ النظافة و غرس العادات الصحية و البيئية السليمة للأبناء. حيث أن حماية الطفل من التلوث والمخاطر والأوبئة الناجمة عن التغيرات المناخية يبدأ دائما من النواة الأولى للمجتمع وهي الأسرة وخاصة الأم.

في هذا الصدد تهتم مهمة البيئة بضمان حق الطفل في تنشئته على أسس التوعية البيئية حيث تعزز حقوق الطفل و تساهم في المحور الخامس من الإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي المتعلق بالعلم و المعرفة و الثقافة في خدمة الإنتقال الإيكولوجي وخاصة الإجراء 50"تجديد و تطوير التعليم و البيداغوجيا في المدارس و مرحلة ما قبل المدرسة فيما يتعلق بالبيئة و الإيكولوجيا" الهادف إلى مراجعة البرامج الرسمية المدرسية والأدلة و دعم قدرات المربيين في مجال البيئة و الإيكولوجيا و الإجراء 53 "صياغة إستراتيجية وطنية للتوعية و التواصل و التثقيف لحماية البيئة و التنمية المستدامة و التحول البيئي"المتمثل في صياغة إستراتيجية وطنية شاملة حول التحسيس و الإتصال و التربية تهدف إلى إدراج مفاهيم الثقافة البيئية منذ الصغر.

بدون المساواة المبنية على النوع الاجتماعي اليوم سيظل المستقبل المستدام الذي يسوده الإنصاف بعيدا عن المتناول. حيث يعد تعزيز المساواة المبنية على النوع الاجتماعي في سياق أزمة التغيرات المناخية و تزايد مخاطر الكوارث أحد أبرز التحديات التي يواجهها العالم بأسره .

بناءا على هذا التشخيص للوضع البيئي يمكن بلورة الرؤية المستقبلية لمهمة البيئة على المدى المتوسط على النحو التالي :

" إرساء نظام بيئي مستدام في بلد مزدهر ، يتمتع سكانه بجودة حياة عالية، فيه تتظافر أدوار مختلف الفاعلين والمؤسسات و المجتمع المدني من أجل تدعيم قدرات التكيف إزاء التغيرات المناخية والمساهمة في إرساء أسس الاقتصاد الأخضر و الأزرق و الدائري و تنمية الثقافة البيئية ".

و قصد تنزيل هذه الرؤية على مستوى السياسات البيئية تم ضبط جملة من التوجهات الإستراتيجية للفترة القادمة و التي ترتكز على ترسيخ إستدامة التنمية و التحول نحو الإقتصاد الأخضر و الأزرق و الدائري و تحسين جودة الحياة و مقاومة التلوث و صون المنظومات البيئية و مجابهة التغيرات المناخية .

وتتمثل اهم المحاور الإستراتيجية خلال الفترة القادمة في:

المحور الأول : المساهمة في تحسين الإطار الحياتي للمواطن و ضمان جودة الحياة بجميع الأوساط و الجهات

المحور الثاني : ترشيد التصرف في الموارد الطبيعية و الحفاظ على النظم الإيكولوجية .

المحور الثالث : المساهمة في ترسيخ دعائم التنمية المستدامة و في التخفيف من التأثيرات السلبية للكوارث و التغيرات المناخية .

2- برامج المهمة:

تنقسم مهمة البيئة إلى برنامجين برنامج البيئة والتنمية المستدامة وبرنامج القيادة والمساندة.

يترجم برنامج البيئة والتنمية المستدامة السياسة العمومية للدولة في مجال حماية البيئة ومقاومة التلوث بكل أشكاله والحد من تدهور التنوع البيولوجي والتصدي للكوارث والتأقلم مع التغيرات المناخية.

و برنامج القيادة و المساندة يقدم الدعم اللوجستي و التقني لفائدة برنامج البيئة و التنمية المستدامة لتحقيق الأهداف و النتائج المنشودة.

3-الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى:

أ- ميزانية المهمة :

جدول عدد 1:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2025

حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــان النفقـــة		ق م 2024 (1)	تقديرات 2025 (2)	التطور	
				المبلغ (1)-(2)	النسبة٪
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	37 580	37 477	-103	-0.27
	اعتمادات الدفع	37 580	37 477	-103	-0.27
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	6 830	6 348	-482	-7,06
	اعتمادات الدفع	6 830	6 348	-482	-7,06
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	403 360	411 800	8 440	2,09
	اعتمادات الدفع	403 360	411 800	8 440	2,09

نفقات الإستثمار	**اعتمادات التعهد**	12 030	7 070	−4 960	−41,23
	اعتمادات الدفع	11 630	10 345	−1 285	−0,11
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**459 800**	**462 695**	**2 895**	**0,63**
	اعتمادات الدفع	**459 400**	**465 970**	**6 570**	**1,43**

***دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية**

جدول عدد 2:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2025

حسب البرامج

(الوحدة:ألف دينار)

البرامج		ق م ت 2024(1)	تقديرات 2025 (2)	التطور	
				المبلغ (2)-(1)	النسبة٪
البرنامج عدد 1 البيئة و التنمية المستدامة	اعتمادات التعهد	447 370	446 375	-995	-0,22
	اعتمادات الدفع	446 750	452 477	5 727	1,28
البرنامج عدد 9 القيادة و المساندة	اعتمادات التعهد	12 430	12 628	198	1,59
	اعتمادات الدفع	12 650	13 493	843	6,66
المجموع العام	**اعتمادات التعهد**	**459 800**	**459 003**	**-797**	**-0,17**
	اعتمادات الدفع	**459 400**	**465 970**	**11 270**	**2,45**

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

تبلغ تقديرات الميزانية المرصودة لمهمة البيئة لسنة 2025 ما قدره 470 670 أ د دفعا مقابل 459 400 أ د دفعا سنة 2024 أي بزيادة قدرها 11 270 أ د تمثل نسبة 2,45%

نفقات التأجير:

تبلغ نفقات التأجير المقترحة لسنة 2025 ما قدره 37 477أ د مقابل 37 580 أ د سنة 2024 أي بانخفاض 0,27٪ و قد شمل هذا الإنخفاض البرنامج العملياتي و يفسر عامة بعدم وجود إنتدابات و خروج عدد من الأعوان إلى التقاعد (04 أعوان) و وجود حالات الإلحاق لدى الوزارات الأخرى(21 عون)

نفقات التسيير:

تبلغ نفقات التسيير المقترحة لسنة 2025 ما قدره 6 348 أ د مقابل 6 830 أ د سنة 2024 أي بانخفاض بنسبة 7,06 ٪ و قد شمل هذا الإنخفاض البرنامج العملياتي و برنامج القيادة و المساندة حيث ستواصل الوزارة سياسة ترشيد إستهلاك الماء و الكهرباء و الوقود المتبعة و حسن استعمال أسطول السيارات .كما أن المقرات الرئيسية للوزارة جديدة و لا تتطلب صيانة مكلفة .

نفقات التدخلات:

تبلغ نفقات التدخلات المقترحة لسنة 2025 ما قدره 411 800 أ د مقابل403 360 أ د سنة 2024 أي بزيادة بنسبة 2,09 ٪ و تفسر هذه الزيادة بتطور الإعتمادات المرصودة للفاعلين العموميين حيث سيتم توجيهها إلى تحسين خدمات التطهير و التصرف في النفايات و مقاومة التلوث بجميع أشكاله. و كذلك حماية المنظومات الطبيعية و تثمينها وترشيد استغلال الموارد الطبيعية و المساهمة في الإنتقال الإيكولوجي .

نفقات الاستثمارات:

سجلت نفقات الاستثمار انخفاضا عاما قدر ب0,11- ٪ بين سنتي 2024 و 2025و يعود ذلك أساسا إلى الظرف المالي الصعب الذي تمر به المالية العمومية حيث تم اللجوء إلى عدم تمويل المشاريع الجديدة . نفقات الإستثمار تتمثل أساسا في الإستثمارات الخاصة بالوحدات العملياتية

الإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة و الإدارة للتنمية المستدامة و المساندة (تركيز المنظومات الإعلامية و صيانتها)

ب- إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027):

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	36 050	37 580	37 477	41 000	43 000
نفقات التسيير	6 004	6 830	6 348	6 603	6 792
نفقات التدخلات	355 472	403 360	411 800	424 397	444 208
نفقات الاستثمار	11 063	11 630	10 345	14 000	15 000
المجموع : (دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات)	408 590	459 400	465 970	486 000	509 000
المجموع :	412 238	463 720	470 670	491 000	514 300

(بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات)					

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027):

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

البيان	إنجازات 2023	ق م ت 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
البرنامج 1: البيئة و التنمية المستدامة	401 829	451 690	457 177	476 650	499 300
البرنامج 9: القيادة والمساندة	10 409	12 430	13 493	14 350	15 000
المجموع	412 238	463 720	470 670	491 000	514 300

*بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

من المتوقع أن تتطور ميزانية مهمة البيئة. هـذه الزيادة تهم بالأساس برنامج البيئة والتنمية المستدامة. هذه الزيادات موجهة أساسا لتحسين آداء مهمة البيئة في مجال تحسين إطار الحياة و مقاومة كل أشكال التلوث و ذلك من خلال الإرتقاء بجودة خدمات التطهير و تطوير التصرف في النفايات و المساهمة في الإنتقال الإيكولوجي و التصدي للتغيرات المناخية.

نفقات الأجور:

هناك ارتفاع في تقديرات اعتمادات التأجير من سنة2025 الى سنة 2027.هذا الارتفاع يعود إلى انعكاس الترقيات التدرج والتسميات في الخطط الوظيفية والمناظرات الداخلية في الأصناف والرتب

نفقات التسيير:

يبرز إطار النفقات متوسط المدى ارتفاعا متواصلا لنفقات التسيير من سنة 2025 إلى سنة 2027 مع العمل على المحافظة عليه في حدود ال 4 %.

نفقات التدخلات:

تمثل نفقات التدخلات المبرمجة أكبر نسبة من اعتمادات الميزانية باعتبارها تتكون من نفقات التدخل العمومي ونفقات مختلف مشاريع المنشأة و المؤسسات العمومية الغير خاضعة لمجلة المحاسبة العمومية وجزء من نفقات صندوق مقاومة التلوث وباعتبار أن مهمة البيئة تتكون أساسا من خمسة فاعلين عموميين فإن هذه النفقة تمثل قرابة ال 88,37% من مجمل النفقات بالنسبة لسنة 2025

نفقات الاستثمارات:

ستسجل نفقات الاستثمار ارتفاعا بين سنوات2025 و 2027و يعود ذلك أساسا إلى المجهودات التي تبذل في مجال مقاومة التلوث و المحافظة على المنظومات الإيولوجية و ترسيخ مسارات التنمية المستدامة و الإنتقال الإيكولوجي .

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

البرنامج 1: البيئة و التنمية المستدامة

-إسم رئيس البرنامج : السيدة ثريا باشا

-تاريخ توليها قيادة البرنامج : 30 سبتمبر 2022

1- تقديم البرنامج:
1.1- الإستراتيجية :

إنطلاقا من مشمولات مهمة البيئة المتعلقة باقتراح السياسة العامة للدولة في مجالات حماية البيئة والمحافظة على الطبيعة والنهوض بجودة الحياة وبإرساء مقوّمات استدامة التنمية في سياسات الدولة العامة والقطاعية، يساهم برنامج البيئة و التنمية المستدامة في تحسين ظروف عيش المواطنين في المناطق الحضرية و الريفية والارتقاء بجودة الحياة وذلك عبر النهوض بأوضاع النظافة والعناية بالجمالية الحضرية و مقاومة التلوث بجميع أشكاله. كما يرمي إلى المحافظة على التنوع البيولوجي و حماية المنظومات الطبيعية و تثمينها وترشيد استغلال الموارد الطبيعية في ظل شح مائي غير مسبوق و إستهلاك متزايد للطاقة مع وجود مخاطر تهدد إستدامة التنمية بسبب تأثيرات التغيرات المناخية .

كما يعمل هذا البرنامج على تكريس التزامات الدولة التونسية ضمن الاتفاقات الدولية: الاتفاقية الأممية للتنوع البيولوجي والاتفاقية الأممية لمقاومة التصحر والاتفاقية الأممية للتغيرات المناخية (اتفاق باريس) والإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد 2020 ، مع تجسيم الأهداف الأممية للتنمية المستدامة في أفق 2030 التي تبنتها تونس منذ 2015 .

يسعى برنامج البيئة و التنمية المستدامة ، كذلك إلى ترسيخ مفاهيم ومبادئ حماية البيئة والتنمية المستدامة في السياسات القطاعية والمخططات الوطنية والجهوية والمحلية ودعم الاقتصاد الأخضر و الدائري و النهوض بالتوعية و التربية البيئية من خلال تجسيم التوجهات الكبرى الواردة ضمن الإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي، حيث مكن مسار ارساء الإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي من إجراء تحليل نقدي وتفكير معمق لوضع رؤية طويلة المدى(2023-2035-2050)للإنتقال الإيكولوجي في تونس، قادرة على إطلاق عملية تحويل النموذج الاقتصادي والاجتماعي الحالي، القائم على التنمية الخطية، إلى نموذج اقتصاد دائري يميل نحو النمو الأخضر القادر على الصمود إزاء التغيرات المناخية والمخاطر والأزمات، والحفاظ على رأس المال الطبيعي للبلاد التونسية وأنظمتها البيئية، مع الحد من الفوارق الاجتماعية والتفاوت الإقليمي والمساهمة في مكافحة الفقر من خلال خلق سلاسل القيمة القصيرة وفرص العمل اللائق، بالإضافة إلى تعزيز قدرات الأجيال الحالية والقادمة

على التكيف مع عالم متغير، حيث إشتملت الإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي على 53 إجراء موزعة على خمسة محاور رئيسية تهتم بالحوكمة و التمويل، التغيرات المناخية، الإدارة المستدامة للموارد و النظم الإيكولوجية، الإستهلاك و الإنتاح المستدامان ومكافحة التلوث، إلى جانب محور العلم و المعرفة و الثقافة في خدمة الإنتقال الإيكولوجي

كما يبرز هذا البرنامج عدة نقاط قوة من شأنها أن تساهم في بلوغ الأهداف المرسومة، نذكر منها بالخصوص:

العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 و تجسيم التوجهات الكبرى للمخطط التنموي 2023-2025 من خلال الإنطلاق في تنفيذ عدد من الإجراءات الواردة بالإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي على غرار الإجراء20المتمثل في إطلاق برنامج للإقتصاد في المياه و الحد من التبذير إلى جانب الإجراء 24 الذي يهدف إلى الحفاظ على النظم البيئية الإيكولوجية.

كما يسعى هذ البرنامج في إطار المحور الرابع للإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي إلى إرساء أسس الاقتصاد الدائري و الأخضر من خلال خاصة الإجراءات 31"تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتصرف الدائري العام و القطاعي للنفايات في أفق 2050/2035 "و 32"إستعادة نظام جمع و معالجة النفايات الخاصة" و34"تجسيد تطبيق القانون عدد 2018-2035 المؤرخ في 11 جوان 2018 المتعلق بالمسؤولية المجتمعية و البيئية للمؤسسات و المنظمات "و42"إعداد خارطة طريق لإزالة التلوث و إعادة تأهيل النقاط الساخنة :قابس ،قفصة ،القصرين ،صفاقس ،بن عروس و الحوض الساكب لوادي مجردة" و43 "تنفيذ المخطط الوطني للإستهلاك و الإنتاج المستدامين (2016)(PANCPD) "حيث يتم حاليا إعداد دراسة إستراتيجية للنهوض بالإقتصاد الدائري و العمل على تنفيذ المخطط الوطني لتطوير نظم الإستهلاك و الإنتاج المستدامة 2016-2025 من خلال عديد الأنشطة و العمل على تدعيم وارساء عدة مسارات للتنمية المستدامة(التربية من أجل التنمية المستدامة، البناءات المستدامة، النهوض بالإقتصاد الدائري، المدن المستدامة، الأجندا 21 الوطنية والجهوية والمحلية). إلى جانب الحرص على مقاومة التلوث بجميع أشكاله بالإضافة إلى سن عدة

نصوص تشريعية وترتيبية في مختلف المجالات البيئية ذات العلاقة بحماية البيئة ومقاومة التلوث ومختلف الإزعاجات الناجمة عن الأنشطة الصناعية والتجارية والنفايات الخطرة. كما تم تعزيز هذه المجهودات بإعداد مشروع مجلة البيئة بفضل مقاربة تشاركية جمعت جميع الكفاءات ومختلف القطاعات، حيث تم إقتراح الرفع في مستوى أخذ القرار البيئي من خلال إحداث الهيئة العليا للإنتقال الإيكولوجي ووضعها تحت إشراف رئاسة الحكومة.

في مقابل ذلك هناك البعض الإشكاليات البيئية التي يمكن أن تأثر سلبا على صحة المواطن والمحيط والتي تتمثل خاصة في زيادة التلوث البيئي المتأتي خاصة من الأنشطة الصناعية و نقص نجاعة المنظومة الحالية للتصرف في النفايات ومنظومة الوقاية والرقابة البيئية: وهو ما يفسر تعدد المخالفات والاعتداءات على البيئة. إضافة إلى تدهور التنوع البيولوجي وتزايد المخاطر الناجمة عن التغيرات المناخية. كما يلاحظ نقص على مستوى إدماج آليات ومفاهيم حماية البيئة و التنمية المستدامة في مختلف القطاعات، حيث يتم العمل على تدارك هذه الوضعيات من خلال إحداث شبكة " سفراء الإنتقال الإيكولوجي" التي تجمع ممثلين عن جميع القطاعات من أجل تذليل الصعوبات وتبادل المعطيات وذلك بغاية مزيد التعاون والتنسيق بين مختلف المتدخلين لتحسين جودة الخدمات المسداة للمواطن و مزيد الإنصات لحاجياتهم من أجل ضمان حقهم في بيئة سليمة، بالإضافة إلى سن عدة نصوص تشريعية وترتيبية في مختلف المجالات البيئية و إعداد مشروع مجلة البيئة و إحداث الهيئة العليا للإنتقال الإيكولوجي.

كما يعد تعزيز المساواة المبنية على النوع الإجتماعي في سياق الأزمات البيئية المتواترة والحد من المخاطر والكوارث وكذلك الحد من محدودية مشاركة المرأة في وضع خطط إدارة الموارد الطبيعية ومتابعة تنفيذها و سن التشريعات من أكبر التحديات التي يتوجب مواجهتها بكل الإمكانات المتاحة. في هذا السياق سيتم الأخذ بعين الإعتبار لهذه المسألة الهامة من خلال تبني مقاربة النوع الاجتماعي الواردة بالفصل 15 من مشروع مجلة البيئة في مختلف الأنشطة والمشاريع البيئية المبرمجة حيث تعد المرأة إحدى الأطراف المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة و السعي إلى توفير بيئة نظيفة خالية من الكربون و لا يقل دورها عن دور الرجل في إيجاد حلول لتحديات تغير المناخ و دعم الجهود من أجل مستقبل مستدام.

لضمان حق الطفل في تنشئته على أسس التوعية البيئية تساهم مهمة البيئة في الإجراء 50 من الإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي "تجديد و تطوير التعليم و البيداغوجيا في المدارس و مرحلة ما قبل المدرسة فيما يتعلق بالبيئة و الإيكولوجيا"و الإجراء 53 من نفس الإستراتيجية "صياغة إستراتيجية وطنية للتوعية و التواصل و التثقيف لحماية البيئة و التنمية المستدامة و التحول البيئي"

تم ضبط المحاور الإستراتيجية لبرنامج البيئة والتنمية المستدامة انطلاقا من التوجهات الإستراتيجية لمخطط التنمية 2023-2025 وخاصة الإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي. تتمثل اهم التوجهات المرسومة خلال الفترة القادمة في:

المحور الأول : المساهمة في تحسين الإطار الحياتي للمواطن و ضمان جودة الحياة بجميع الأوساط و الجهات

المحور الثاني : ترشيد التصرف في الموارد الطبيعية و الحفاظ على النظم الإيكولوجية .

المحور الثالث : المساهمة في ترسيخ دعائم التنمية المستدامة و في التخفيف من التأثيرات السلبية للكوارث و التغيرات المناخية.

2.1 الهياكل المتدخلة :

هناك عدة هياكل تساهم في تنفيذ الأنشطة المبرمجة في إطار برنامج البيئة والتنمية المستدامة و كذلك في تحقيق الأهداف المنشودة وهي الإدرة العامة للتنمية المستدامة والإدارة العامة للبيئة وجودة الحياة و البنك الوطني للجينات . بالإضافة إلى ذلك هناك عدة فاعلين عموميين الآتي ذكرها :

-الديوان الوطني للتطهير

-الوكالة الوطنية لحماية المحيط

-الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات

-وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي

-مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة ،

بالإضافة إلى مساهمة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية العاملة في المجال البيئي والتنمية المستدامة .

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات الأداء:

تتمثل أهداف برنامج البيئة والتنمية المستدامة في ما يلي:

الهدف1.1: المساهمة في تحسين إطار الحياة و مقاومة التلوث .

هذا الهدف يندرج في إطار تحقيق المحور الأول فبتحسين إطار الحياة و مقاومة التلوث يتم تحسين نوعية الحياة . تساهم مهمة البيئة في تحسين جودة حياة المواطن في كل مناطق الجمهورية عبر عديد الإجراءات و التدخلات و المشاريع و الأنشطة في عدة مجالات .

تقديم المؤشرات:

المؤشر عدد 1.1.1: نسبة الربط بشبكة التطهير

هذاالمؤشر يمكن من متابعة تطور نسبة السكان المرتبطين بالشبكة العمومية لتطهير المياه المستعملة و ذلك باعتبار ان المياه المستعملة غير المعالجة تتسبب في أضرار كبيرة على مستوى البيئة و خاصة المائدة المائية وتؤثر بصفة كبيرة على جودة الحياة.

و بالتالي فإن إرتفاع نسبة السكان المرتبطين بالشبكة من شأنه أن يقلل من تلوث التربة و المياه مما يؤثر بصفة إيجابية على نوعية حياة المواطن في الوسط الحضري و الريفي .

تجدر الإشارة أن المؤشر يعتمد لأول مرة في ميزانية 2023 و يعوض المؤشر السابق الذي يخص نسبة الربط بالبلديات المتبناة في حين المؤشر الحالي يخص نسبة الربط بكل بلديات الجمهورية.

✓ **تقديرات المؤشر 1.1.1**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
المؤشر عدد 1.1.1: نسبة الربط بشبكة التطهير	نسبة مأوية	65,4%	65,9%	66,5%	%67,5	%68,7

تطورت نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بكامل تراب الجمهورية من 64,2% سنة 2020 إلى 65,4% سنة 2023، ومن المنتظر ان تشهد الفترة 2024-2027 تطورا هامّا لتبلغ 68,7% نتيجة لتواصل إنجاز مشاريع توسيع الشبكة بمناطق تدخل الدّيوان وخاصة لتطور نسق إنجاز مشاريع تطهير المدن المتوسطة والصغرى والمناطق التي كانت ريفية على غرار برنامج 10 مدن متوسطة وبرنامج تطهير 33 مدينة صغرى والقسط الرابع من برنامج تطهير البلديات التي كانت ريفية إلى جانب انطلاق المشروع السادس لتطهير الأحياء الشعبية الذي له تأثير هام على تطور نسبة الربط علما بأنّه ينتظر إمضاء اتفاقية التمويل الخارجي في منتصف سنة 2024 والشروع في الأشغال سنة 2025.

المؤشر 2.1.1: حجم الغازات الحيوية المعالجة بالمصبات المراقبة

سيقع اعتماد مؤشرجديد ضمن هذا المشروع السنوي للآداء و هو حجم الغازات الحيوية المعالجة بالمصبات المراقبة عوضا عن مؤشر نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم جمعها ونقلها لمصبات المراقبة لمعالجتها

هذا المؤشر يمكن من متابعة التطور الحاصل في حجم الغازات الحيوية المعالجة بالمصبات المراقبة.

الغاز الحيوي يتكون عندما يتم تخمير الكتلة الحيوية، مثل النفايات العضوية، والسماد، ومخلفات الطعام، والمخلفات الزراعية. عند وضعها في بيئة خالية من الأكسجين، تتحلل النفايات وتنتج غازًا 50-75 في المائة ميثان. يمكن حرق هذا الوقود لأغراض التبريد والطهي والتدفئة والإضاءة، ويمكنه توليد الكهرباء لتزويد شبكات الطاقة - وهو مورد مهم الطاقة.

✓ **تقديرات المؤشر 2.1.1**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات 2023	2024 التقديرات	التقديرات 2025	2026	2027
حجم الغازات الحيوية المعالجة بالمصبات المراقبة	م 3	16 455 364	18 100 901	23 531 171	28 237 406	31 061 146

تعود نسبة زيادة الكميات المتوقعة للغاز المستخرجة لسنة 2024 مقارنة بسنة 2023 إلى دخول مصبات نابل والقيروان حيز الإستغلال خلال السنة المذكورة

وتتوقع الوكالة الإرتفاع في حجم المؤشر سنة 2025 مقارنة بسنة 2024 نظرا لأنه ستتم أشغال توسعة وإنحاز خانات جديدة بكل من المصبات المراقبة بـجبل شاكير، سوسة، بنزرت ومدنين.

المؤشر 3.1.1: نسبة تقدم تنفيذ الاستراتيجيات و خطط العمل الوطنية للوقاية والحد من التلوث الصناعي .

هذا المؤشر يمكن من متابعة مدى تقدم تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية والبرامج التنفيذية ذات العلاقة بالوقاية والحد من التلوث الصناعي والتوقي من المخاطر البيئية والصحية للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة تماشيا مع القوانين والتشريعات الوطنية ومقتضيات الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 3.1.1**

مؤشرات الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
المؤشر 3.1.1: نسبة تقدم إعداد و تنفيذ الاستراتيجيات و خطط العمل الوطنية للوقاية والحد من التلوث الصناعي	نسبة	50	76	80	85	85

تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر يعوض المؤشر الذي تم إعتماده سابقا و هو عدد الوحدات الصناعية الكبرى الاكثر تلويثا للبيئة التي وضع بشأنها برامج الحد من التلوث و ذلك لوجود صعوبات في تحديد قيمته.

تم ضبط تقديرات المؤشر على مدى متوسط بالإعتماد على المكونات الرئيسية التالية :

- خطة العمل الوطنية لتنفيذ اتفاقية استوكهولم حول الملوثات العضوية الثابتة
- برنامج مندمج لإزالة التلوث بالحوض الساكب لوادي مجردة
- برنامج تعزيز الجانب المؤسساتي وبناء القدرات نحو تحقيق التصرف البيئي الامن للمواد الكيميائية والنفايات الصناعية الخطرة على مستوى القطاع الصناعي
- الاستراتيجية الوطنية للتصرف الرشيد في النفايات الخطرة
- وضع منظومة لمتابعة الوحدات الصناعية الملوثة
- برنامج البحر الأبيض المتوسط (Medprogramme) لتعزيز الامن البيئي

الهدف2.1 :حماية التنوع البيولوجي والمحافظة على النظم الإيكولوجية

هذا الهدف الإستراتيجي يندرج ضمن المحور الثاني الذي يكرس حماية المنظومات الطبيعية حيث يتم تجسيم الخيارات الوطنية مع الأخذ بعين الاعتبار التوجهات الدولية وخاصة منها الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد 2020 الذي أطلقته الأمم المتحدة.

- **المؤشرات:**

المؤشر 1.2.1: نسبة تقدم الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية.

هذا المؤشر يمكن من متابعة مدى تقدم تنفيذ الاستراتيجيات و خطط العمل الوطنية ذات الصلة بحماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية و التي تندرج في إطار تعهدات

تونس الدولية المنبثقة عن الاتفاقيات الدولية في مجال التصحر و التغيرات المناخية و التنوع البيولوجي و التي صادقت عليها الدولة التونسية و تعهدت بالعمل بها من خلال تنفذ مشاريع وأنشطة مختلفة .

تقديرات المؤشر 1.2.1

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
المؤشر 1.2.1: نسبة تقدم تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي والمنظومات الإيكولوجية	نسبة	٪20	٪70	٪80	٪85	٪95

تم تحيين تقديرات المؤشر تماشيا مع تطور مكونات المؤشر

تم تعبئة موارد مالية إضافية سنة 2024 من قبل الصندوق العالمي للبيئة و بعض الشركاء لتحيين الأهداف و الغايات الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي و تنفيذ مشاريع لإعادة تأهيل المنظومات الإيكولوجية بالشمال (إشكل) و الجنوب (خليج قابس) على مدى 4 سنوات.

المؤشر 2.2.1: عدد المناطق المدرجة كنظم مبتكرة للتراث الزراعي العالمي

يهدف هذا المؤشر إلى متابعة تطور المواقع الطبيعية بتونس التي يتم إدراجها ضمن شبكة النظم الزراعية ذات الأهمية العالمية وبالتالي تصنيفها كتراث طبيعي وزراعي عالمي و ذلك بهدف المحافظة على التراث الطبيعي الوطني و تنميته قصد النهوض بالتنمية المحلية لمتساكني المناطق المتاخمة للنظم الطبيعية التي تمثل إرثا وطنيا و عالميا و من ثم المساهمة في حماية التنوع البيولوجي .

✓ **تقديرات المؤشر 2.3.1**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
المؤشر 2.3.1: عدد المناطق المدرجة كنظم مبتكرة للتراث الزراعي العالمي	عدد	0	5	6	7	7

تم ضبط تقديرات المؤشر على مدى متوسط بالإعتماد على تقدم تنفيذ مختلف الأنشطة و التدخلات و المشاريع المبرمجة على مدى متوسط و التي تهدف إلى المحافظة على الموروث الطبيعي وإدماجه ضمن التنمية المحلية المستدامة

الهدف الاستراتيجي 3.1:المساهمة في تدعيم مسارات التنمية المستدامة و الإنتقال نحو الاقتصاد الأخضر

يندرج هذا الهدف في إطار تجسيم المحور الإستراتيجي الثالث "المساهمة في ترسيخ دعائم التنمية المستدامة ".

- **المؤشرات:**

المؤشر عدد 1.3.1: نسبة البلديات التي تمت مصاحبتها في إعداد المخطط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة.

هذا المؤشر يعكس مدى انخراط الجماعات المحلية (البلديات) وعدد 350 في مسار التخطيط التشاركي المحلي و هو يمثل إحدى الآليات التي تمكن من إدماج مقومات الاستدامة في المخططات التنموية المحلية حيث أنه يترجم حاجيات المدينة أو القرية من التنمية التي تراعي الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية من خلال تخطيط تشاركي محلي تنفيذا لما جاءت به مجلة الجماعات المحلية و من ثم فهو يساهم في ترسيخ مقومات إستدامة التنمية على المستوى المحلي.

✓ **تقديرات المؤشر 1.3.1**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
المؤشر عدد **1.3.1**: نسبة البلديات التي تمت مصاحبتها في إعداد المخطط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة	نسبة	% 0	% 0	% 02	% 02	% 02

تم ضبط تقديرات المؤشر على مدى متوسط بالإعتماد على تمشي مرحلي يتمثل في المصاحبة الفنية لعدد من بلديات سنويا في إعداد المخطط التشاركي المحلي خلال مختلف مراحل مسار التخطيط التشاركي المحلي . نسق تطور المؤشر من سنة إلى أخرى بطيء نسبيا بسبب طول مسار التخطيط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة (5 مراحل هامة وما تتطلبه من مرافقة وعمل ميداني بداية من مرحلة التحسيس إلى التشخيص حتى مرحلة إعداد الوثيقة المتضمنة لخطة عمل تشاركية في تنمية محلية مستدامة ومشاريع ذات أولوية تستدعي الشروع في تنفيذها) (لم يقع اعتماد العدد التراكمي مثل السنوات السابقة)

المؤشر 2.3.1: عدد المنتفعين ببرنامج دعم القدرات في مجال إرساء مسار التخطيط التشاركي المحلي لتنمية مستدامة.

المؤشر يعكس المجهود الذي يبذل في سبيل التعريف بمسار التخطيط التشاركي المحلي على المستويات الجهوية والمحلية وفي دعم قدرات المعنيين بالتخطيط للتنمية المحلية وفي تبني الديمقراطية المحلية في تشخيص وتحديد حاجيات الجهة كما أن دعم القدرات يمثل إحدى أهم الدعائم لإدماج مقومات الاستدامة في المخططات التنموية المحلية حيث أنه يحسن قدرات الفاعلين المحليين في تبني سياسات تنموية محلية قوامها الإستدامة .

✓ **تقديرات المؤشر 2.3.1**

مؤشرات الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
المؤشر 2.3.1: عدد المنتفعين ببرنامج دعم القدرات في مجال إرساء مسار التخطيط التشاركي المحلي لتنمية مستدامة	عدد تراكمي	360 (0)	480 (120)	840 (120)	720 (120)	840 (120)

لبلوغ الهدف المحدد بالمخطط الخماسي للتنمية من حيث عدد المنتفعين على المستوى الجهوي والمحلي بدعم القدرات في مجال تملك ألية التخطيط المحلي التشاركي، يتم تنظيم 6 دورات تكوينية بكل من تونس وصفاقس وسوسة وباجة والقيروان وتوزر سنويا لتكوين قرابة 120 منتفع بالبرنامج موزعين على مختلف الولايات علما وأن المؤشر يراعي للنوع الاجتماعي.

المؤشر 3.3.1: عدد المؤسسات التربوية المستدامة المنتفعة ببرنامج التربية من أجل التنمية المستدامة

هذا المؤشر يمكن من متابعة التدخلات التي تقوم بها الوزارة سنويا في بعض المؤسسات التربوية وفق خطة مضبوطة و التي من أهم عناصرها دعم قدرات المكونين في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة وتمكين المؤسسات التربوية من تجهيزات لترسيخ مبادئ استدامة التنمية. الهدف من هذه التدخلات هم تنمية الحس البيئي ونشر الثقافة البيئية والنهوض بالتربية من أجل التنمية المستدامة على المستويين النظامي وغير النظامي مما يساهم في تحقيق مقومات التنمية المستدامة

✓ **تقديرات المؤشر 3.3.1**

مؤشرات الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
المؤشر 3.3.1: عدد المؤسسات التربوية المستدامة المنتفعة ببرنامج التربية من أجل التنمية المستدامة	عدد تراكمي	5 (417)	30 (442)	30 (472)	30 (502)	30 (532)

تدعم البرنامج التربية من أجل التنمية المستدامة بشراكة مع وزارة البيئة البرتغالية منذ 2019 ويتم تشريك المؤسسات التربوية المستدامة التي تم التدخل فيها والتي تبلغ حاليا، 412 مدرسة مستدامة. من أهم مكونات التدخل في المؤسسات المقترحة تهيئة حديقة بيئية وتوفير مجموعة من التجهيزات للعناية بها وتركيز منظومة فرز انتقائي للنفايات وتجميع مياه الأمطار لاستغلالها في ري الحديقة.

المؤشر 4.3.1: نسبة تقدم إعداد مكونات الإنتقال الإيكولوجي في ما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة

✓ **تقديرات المؤشر 4.3.1**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
المؤشر 4.3.1: نسبة تقدم إعداد مكونات الإنتقال الإيكولوجي في ما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة	نسبة	–	–	0.692	0,72	0,74

تم تعويض مؤشر نسبة تقدم تنفيذ مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر بمؤشر نسبة تقدم إعداد مكونات الإنتقال الإيكولوجي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لأن المؤشر الجديد يعكس توجهات الاستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي من حيث تحقيق أهداف التنمية المستدامة و هو أشمل من المؤشر السابق

إن تجاوز نسبة إنجاز تقدر بـ69 % بالنسبة لـمؤشر مدى تقدم إعداد مكونات الانتقال الإيكولوجي بالنسبة لسنة 2025 يرجع أساسا على:

- الانتهاء من اعداد الدراسة التشخيصية للاقتصاد الدائري بتونس مع الشروع في اعداد منصة رقمية للتعريف به وتبادل الخبرات في المجال.

الشروع في اعداد الدليل المنهجي التفسيري حول التمشي المعتمد على الصعيد العالمي لإعداد التقارير المتعلقة بالبرامج والانشطة التي تنفذ من قبل المؤسسات والمنظمات في مجال المسؤولية المجتمعية وفق مقتضيات القانون عدد 35 المؤرّخ في 11 جوان 2018.

إعادة الإعلان عن طلب العروض الخاص بإعداد الدراسة التشخيصية للشراء العمومي بتونس مع الشروع في اعداد عدد 2 أدلة تهم قطاعيين من القطاعات ذات الأولوية

المساهمة الفعالة في تركيز الهيئة العليا للانتقال الإيكولوجي

تركيز نظام معلوماتي إحصائي حول المهن الخضراء وفق مجالات الاقتصاد الأخضر ووفق حاجيات سوق الشغل من الكفاءات واليد العاملة والمهارات بالتنسيق مع جميع الأطراف المعنية بتوفير قاعدة المعطيات والبيانات.

هذا وسيتواصل تحسن المؤشر وفقا لما تم التنصيص عليه بالجدول خلال سنتي 2026 و2027 وذلك بناءا على ما يلي:

-الانتهاء من اعداد الاستراتيجية الوطنية للنقل المستديم

-الانتهاء من تركيز الهيئة العليا للانتقال الإيكولوجي ومتابعة مدى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي لدى مختلف القطاعات

- مواصلة تنفيذ المخطط الوطني للشراءات العمومية المستدامة والتعريف به والعمل على قطاعات جديدة

- مواصلة مجهود دعم القدرات والتكوين في عديد المجلات على غرار التعريف بدليل المسؤولية المجتمعية الذي سيتم الانتهاء من اعداده والنهوض بالبناء الإيكولوجي (دليل الجودة البيئية العالية للبناءات)...

2.2 - تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 1 :

الأنشطة ودعائم الأنشطة

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025	دعائم الأنشطة
الهدف الاستراتيجي 1: المساهمة في تحسين إطار الحياة و الحد من الإزعاجات و مقاومة التلوث	**المؤشر عدد 1.2.1:** نسبة الربط بشبكة التطهير	**٪66,5**	**النشاط 6: التصرف في المياه المستعملة**	370 730	تشريك القطاع الخاص في إستغلال منشآت التطهير التشجيع على إعادة إستعمال المياه المعالجة في مختلف المجالات -إعتماد عقود اللزمة إستغلال منشآت التطهير
	المؤشر عدد 2.2.1: حجم الغازات الحيوية المعالجة بالمصبات المراقبة	**23531171**	**النشاط 7: التصرف في النفايات**	17 200	-تقديم المساعدة و الدعم للبلديات و الصناعيين في مجال التصرف المستديم في النفايات -متابعة تطوير برامج و نظم جمع و رسكلة و تثمين النفايات -المساهمة في إعداد مشاريع النصوص التشريعية و الترتيبية المتعلقة بالتصرف في النفايات
	المؤشر عدد 3.2.1: نسبة تقدم تنفيذ الاستراتيجيات و خطط العمل الوطنية للوقاية والحد من التلوث الصناعي	**٪80**	**النشاط 8: المراقبة و المتابعة و الوقاية من التلوث**	18 835	-قيادة و متابعة المشاريع و الأنشطة المبرمجة -التأطير و الإحاطة و دعم القدرات - تنظيم إجتماعات وورشات عمل -تنظيم اللجان
			نشاط 1 دعم سياسة البيئة و التنمية المستدامة	13892	تظاهرات دورية و استثنائية ذات صبغة وطنية
			نشاط 2 تحسين جودة الحياة	6690	-العناية بالجمالية -التهيئة و الصيانة - الإحاطة بالعمل البلدي في مجال جودة الحياة - المساهمة في الإنتقال الإيكولوجي بالوسط الحضري و الريفي
الهدف الاستراتيجي 2: حماية التنوع البيولوجي و المحافظة على النظم الإيكولوجية و إستخدامها على نحو مستدام	**المؤشر عدد 1.3.1** نسبة تقدم تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي وتثمينه و المنظومات الايكولوجية.	**٪80**	**النشاط 3: المحافظة على التنوع البيولوجي و التغيرات المناخية**	**650**	- قيادة و متابعة المشاريع -المساهمة في إعداد مشاريع نصوص قانونية -التأطير و الإحاطة و دعم القدرات - تنظيم إجتماعات وورشات عمل -تنظيم اللجان
	المؤشر عدد 2.3.1:	**7**			- تنظيم إجتماعات ورشات عمل

	عدد المناطق المدرجة كنظم مبتكرة للتراث الزراعي العالمي				-التأطير و الإحاطة بمنظمات المجتمع المدني -تفعيل اللجنة الوطنية للإتحاد الدولي لصون الطبيعة
			نشاط 4 المحافظة على الموارد الجينية	2 550	-تهيئة الفضاءات التي يتم فيها الحفاظ على الموارد الجينية في أو البذور الحيوانية و البويضات و الأجنة -القيام بعمليات جرد و تقييم و تحيين قاعدة البيانات الخاصة بالحيوانات أو النباتات النادرة -تنظيم أيام إعلامية موجهة للفلاحين لحثهم على المحافظة على الصناف المحلية
			نشاط 9 حماية الشريط الساحلي و المنظومات البيئية البحرية	16 430	-دراسات حول استصلاح و تهيئة السواحل دراسات حول حماية الشواطئ -أشغال حماية الشواطئ من الإنجراف
الهدف الاستراتيجي 3: المساهمة في تعزيز مسارات التنمية المستدامة و الإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر	**المؤشر عدد1.1.1**: نسبة البلديات التي تمت مصاحبتها اعداد المخطط للتخطيط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة	**02٪**	**النشاط :5** **التنمية المستدامة**	**460**	- متابعة تنفيذ أهداف الأجندا الأممية 2016– 2030 للتنمية المستدامة
	المؤشر2.1.1 : عدد المنتفعين ببرنامج دعم القدرات في مجال إرساء مسار التخطيط التشاركي المحلي لتنمية مستدامة	**840 (120)**			
	المؤشر عدد 3.1.1 : عدد المؤسسات التربوية المستدامة المنتفعة ببرنامج التربية من أجل التنمية المستدامة	**30 (472)**			- متابعة برامج التعاون و الشراكة مع الجانب البرتغالي -التأطير و الإحاطة و دعم القدرات - تنظيم إجتماعات وورشات عمل
	المؤشر عدد 4.1.1: نسبة تقدم إعداد مكونات الإنتقال الإيكولوجي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة	**0,692**	-		- اعداد الدراسة التشخيصية للاقتصاد الدائري بتونس - الشروع في اعداد منصة رقمية للتعريف به وتبادل الخبرات في المجال. -الشروع في اعداد الدليل المنهجي التفسيري حول التمشي المعتمد على الصعيد العالمي لإعداد التقارير المتعلقة بالبرامج والانشطة التي تنفذ من قبل المؤسسات والمنظمات في مجال المسؤولية المجتمعية

					-إعادة الإعلان عن طلب العروض الخاص بإعداد الدراسة التشخيصية للشراء العمومي بتونس - الشروع في اعداد عدد 2 أدلة تهم قطاعيين من القطاعات ذات الأولوية -المساهمة الفعالة في تركيز الهيئة العليا للانتقال الإيكولوجي -تركيز نظام معلوماتي إحصائي حول المهن الخضراء
			نشاط Aنقل و أقلمة و تجديد التكنولوجيا الخضراء	5 490	-تجديد تجهيزات المخبر -مساندة المؤسسات لتدعيم دمج أسس الاقتصاد الدائري اقتراح وضع آليات و حوافز اقتصادية لتشجيع المؤسسات للإنصهار في مسار الإنتقال الإيكولوجي -التكوين في مجال المهن الخضراء

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

تجدر الإشارة إلى أن تحقيق الأهداف الإستراتيجية لبرنامج البيئة و التنمية المستدامة يرتكز بالأساس على مساهمة خمسة فاعلين عموميين منهم أربعة مؤسسات عمومية ذات صبغة غير إدارية و هي :

-الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات

-الوكالة الوطنية لحماية المحيط

-مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة

-وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي

-و منشأة عمومية وحيدة هي الديوان الوطني للتطهير.

علما و ان الديوان الوطني للتطهير و الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات و الوكالة الوطنية لحماية المحيط تساهم مباشرة و بصفة أساسية و كبيرة في تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول : المساهمة في تحسين إطار الحياة و الحد من الإزعاجات و مقاومة التلوث من خلال تحسين التصرف في المياه المستعملة (بالنسبة للديوان الوطني للتطهير) و النهوض بمنظومة

النفايات (بالنسبة للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات) و تدعيم انشطة الرقابة و المتابعة و الرصد و الوقاية من التلوث (بالنسبة للوكالة الوطنية لحماية المحيط).

أما مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة فهو يساهم بصفة غير مباشرة في تحقيق الهدف الإستراتيجي الثالث المتمثل في المساهمة في تعزيز مسارات التنمية المستدامة و الإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر عبر انشطته في مجال النهوض بالتكنولوجيا الخضراء و تعزيز الأنشطة الإقتصادية الصديقة للبيئة .

و بالنسبة لوكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي فهى تساهم بصفة مباشرة في تحقيق الهدف الإستراتيجي الثاني و هو حماية التنوع البيولوجي و المحافظة على النظم الإيكولوجية و إستخدامها على نحو مستدام عبر أنشطتها في مجال حماية الأوساط و المنظومات البيئية الساحلية و البحرية و تثمينها .

جدول عدد 2:
مساهمة الفاعلين العموميين في آداء البرنامج
و حجم الإعتمادات المحالة

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة اليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2025
الديوان الوطني للتطهير		**النشاط :التصرف في المياه المستعملة :** - مواصلة أشغال توسيع و تهذيب 9 محطات تطهير -مواصلة أشغال التأهيل الطاقي لمحطات مساكن والقيروان و المنستير/ الفرينة و تطاوين -الإنطلاق في أشغال توسيع و تهذيب 6 محطات تطهير - تهذيب محطة التطهير الصناعية المندمجة ببن عروس. -مواصلة أشغال محطات التطهير و مد الشبكات ب 14 مدينة -الإنطلاق في أشغال إنجاز محطات تطهير و مد الشبكات ب 22 مدينة.	**370 730**
الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات	**الهدف الإستراتيجي 1.1 المساهمة في تحسين إطار الحياة و الحد من الإزعاجات و مقاومة التلوث .**	**النشاط 7 :التصرف في النفايات:** - غلق المصبات العشوائية -تنفيذ مشروع المصبات المراقبة 3 مجردة و باقي الولايات . -إنجاز خانات جديدة للنفايات المنزلية بعدة ولايات -إعداد دراسات إنجاز وحدات معالجة و تثمين النفايات بعدة ولايات .	**17 200**
الوكالة الوطنية لحماية المحيط		**النشاط 8:المراقبة و المتابعة و الوقاية من التلوث:** -تجهيزات المخبر المتنقل لمتابعة نوعية الهواء -شبكة مراقبة نوعية الهواء - إقتناء محطات لمراقبة الأوزون -إعداد مخططات المحافظة على نوعية الهواء	**18 835**
وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي	**الهدف الإستراتيجي 2.1 : حماية التنوع البيولوجي و المحافظة على النظم الإيكولوجية**	**النشاط 9 : حماية الشريط الساحلي و المنظومات البيئية البحرية** - مواصلة إنجاز أشغال حماية الشريط الساحلي من الإنجراف البحري بجنوب القنطاوي - انطلاق إنجاز أشغال حماية الشريط الساحلي من الإنجراف البحري بكرنيش بنزرت (7كم) -انطلاق إنجاز أشغال شط مامي بنزرت (2كم) - انطلاق إنجاز أشغال أغير بجربة (8كم - إنجاز المحميات البحرية - أشغال تثمين و استصلاح سبخة سليمان	**16 430**
مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة	**الهدف الإستراتيجي 3.1: المساهمة في تدعيم مسارات التنمية**	**النشاط A :نقل و أقلمة و تجديد التكنولوجيات الخضراء** -تدعيم و تجهيز المخابر: تدعيم و تجهيز مخبر المركز	**5 490**

	المستدامة و الإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر	-التكوين و المصاحبة و التاطير في مجال الاقتصاد الأخضر و بعث المشاريع الخضراء - الإحاطة بالصناعيين – التحويل التكنولوجي	

الميزانية و إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2025-2027

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج1

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة:ألف دينار)

بيان النفقات	إنجازات 2023	ق م ت 2024 (1)	تقديرات 2025 (2)	الفارق	
				المبلغ (1)-(2)	النسبة ٪
نفقات التأجير	29 768	30 540	29 837	-703	-2,30
نفقات التسيير	3 142	3 600	3 135	-465	-12,92
نفقات التدخلات	345 039	402 565	411 005	8440	2,10
نفقات الإستثمار	10234	10 045	8 500	-1545	-15,38
المجموع (دون إعتبار الموارد الذاتية)	**388 181**	**446 750**	**452 477**	**5 727**	**1,28**

شهدت ميزانية برنامج البيئة و التنمية المستدامة لسنة 2025 تطورا طفيفا مقارنة بسنة 2024 حيث بلغت الإعتمادات المرصودة452 477 أ د دفعا سنة 2025 مقابل 446 750 أ د دفعا سنة 2024 أي بنسبة زيادة تقدر بـ 1,28 % مقارنة بسنة 2024 .

نفقات الإستثمار انخفضت بين سنتي 2024 و 2025 بنسبة 15,38 -٪ مما سيكون له تأثير سلبي على تحقيق توقعات المؤشرات الإستراتيجية للهدف الاستراتيجي حماية التنوع البيولوجي

و المحافظة على النظم الإيكولوجية و إستخدامها على نحو مستدام خاصة حيث انخفضت الإعتمادات المخصصة للنشاط 3: المحافظة على التنوع البيولوجي و التغيرات المناخية انخفاضا بنسبة 143٪

شهدت نفقات التدخلات ارتفاعا ضعيفا بين سنتي 2024 و 2025 بنسبة 2,1٪يعود إلى الإرتفاع في نفقات التدخلات و الإستثمار لـ 5 فاعلين عموميين مما سيكون له تأثير إيجابي لكن ضعيف .

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

التوزيع حسب الطبيعة الإقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2023	ق م ت 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	29 768	30 540	29 837	32 760	34 160
نفقات التسيير	3 142	3 600	3 135	3261	3 392
نفقات التدخلات	345 039	402 565	411 005	423 548	443 359
نفقات الاستثمار	10234	10 045	8 500	12 081	13 089
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**388 181**	**446 750**	**452 477**	**471 650**	**494 000**
الموارد الذاتية للمؤسسات	**3 648**	**4 320**	**4 700**	**5000**	**5 300**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**401 829**	**451 070**	**457 177**	**476 650**	**499 300**

خلال السنوات 2025 و 2026 و 2027 سيتم العمل على المحافظة على نفقات التسيير في حدود 4٪ رغم الإرتفاع في أسعار الكهرباء و الماء و الوقود و تكلفة الصيانة لأسطول السيارات كما سترتفع نفقات التدخلات و الإستثمار و ذلك لتحسين الآداء في منظومتي التطهير و التصرف في النفايات و التكيف مع آثار التغيرات المناخية.

البرنامج عدد 9: القيادة و المساندة

إسم رئيس البرنامج: ثريا باشا (تكليف)

تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج: غرة ماي 2023

1- تقديم البرنامج:

1.1 الإستراتيجية

برنامج القيادة والمساندة هو برنامج أفقي يسهر على تقديم الدعم و المساندة للبرامج العملياتية التي تترجم السياسات العمومية للوزارة من أجل تحقيق أهدافها وبلوغ مؤشرات الآداء المبرمجة و يضطلع هذا البرنامج بتامين تسعة وظائف دعم أفقية و مشتركة بين الوزارات و يتضمن جملة الأنشطة المشتركة المتعلقة بإدارة و تسيير الوزارة المتمثلة أساسا في الموارد البشرية و المنظومات المعلوماتية و القيادة و الشؤون العقارية و الخدمات اللوجستية و الشؤون المالية و القانونية و الشراءات و الإتصال . اضافة الى ذلك فهو الكفيل بضمان ديمومة ميزانية المهمة و ضمان التنسيق بين مختلف البرامج لضمان التصرف الأمثل في الموارد المرصودة للمهمة .

يساهم برنامج القيادة و المساندة من خلال الأنشطة الأفقية التي تؤمنها مختلف الهياكل الراجعة له بالنظر في تحقيق الأهداف 8 و 10 و 16 من ضمن الأهداف الأممية للتنمية المستدامة السبعة عشر :

هدف 8 : تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع"

غاية 8.5: تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030

غاية 8.8: حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة

هدف10: الحد من أوجه عدم المساواة

غاية 10.3: ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد

غاية 10.4: اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيا

هدف16: السلام والعدالة والمؤسسات القوية

أهداف التنمية المستدامة تكرس لتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

كما يساهم البرنامج في تحقيق الإلتزامات الواردة بالمخطط الخماسي والوثائق الاستراتيجية للمهمة.

أهم العناصر الإيجابية لهذا البرنامج تتمثل خاصة في توفر الموارد البشرية ذات الكفاءة و الخبرة سواء في مجال التصرف الإداري و المالي أو في المجالات الفنية مما سيساهم في تحسين نجاعة و فاعلية التدخلات و الأنشطة المبرمجة. إضافة إلى توفر بنية تحتية متطورة في مجال تكنولوجيات المعلومات و الإتصال و منظومات و تطبيقات إعلامية في عدة مجالات ذات الصلة بالتصرف الإداري و المالي و حماية البيئة و التنمية المستدامة.

أما أهم النقائص التي تم ملاحظتها فتتمثل في قلة الموارد البشرية المتوفرة خاصة مع إيقاف الإنتدابات و غياب الحوافز من أجل توفير أعوان عن طريق الإلحاق أو النقلة.

هناك عديد الفرص التي يتعين إستثمارها و المتمثلة خاصة في :

- عديد الفرص للحصول على تمويلات خارجية في شكل هبات أو مساعدات او قروض او دعم فني في إطار التعاون الدولي الثنائي او متعدد الأطراف .
- عزم الحكومة الراسخ على ضرورة تعصير الإدارة و رقمنتها و النهوض بالموارد البشرية

كما أن هناك عديد الصعوبات و التحديات التي يتعين مواجهتها و أهمها :

-مزيد إحكام التصرف في كتلة الأجور

- مزيد التحكم و ترشيد نفقات التسيير و إحكام توزيعها بين البرامج
- تحسين التصرف في الموارد البشرية عبر الآليات و التقنيات الحديثة للتصرف في الأعوان لتحسين الآداء العام للمهمة .
- الرفع من نسق الإستثمارات العمومية و إنجاز المشاريع التنموية بالجهات في أحسن الظروف

-ترسيخ مبادئ المسؤولية و المساءلة و الحوكمة الرشيدة من قبل جميع الأطراف المتدخلة في ضبط و تنفيذ السياسات العمومية .

- تفعيل وثيقة ميثاق التصرف بإعتبارها وثيقة مرجعية إطارية توضح دور مختلف المتدخلين في تنفيذ البرنامج و مدى مساهمته في تحسين النجاعة و بلوغ مستوى الآداء المنشود و تنظم العلاقة بينهم.

في ظل التطورات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و التحديات العالمية أصبحت الإدارة العمومية اليوم مدعوة إلى مزيد النجاعة والفاعلية و الشفافية و المرونة و تحسين جودة الخدمات المسداة إلى المواطنين و في هذا الإطار تتنزل إستراتيجية برنامج القيادة و المساندة في المرحلة القادمة أساسا و التي تتمحور حول الأولويات التالية:

المحور 1: الحوكمة الرشيدة، الإصلاح الإداري ومقاومة الفساد

تتمثل أساسا في:

- تدعيم قدرات الموارد البشرية في الجهات .
- النهوض بالإدارة الإلكترونية وتبسيط الإجراءات قصد وضع حد للبيروقراطية.
-انتاج وتوفير المعلومة الإحصائية طبقا للمعايير الدولية والنفاذ الى المعلومة.

المحور 2: حسن التصرف في الموارد البشرية و حوكمة المؤسسات العمومية وتعصير الإدارة

- في اطار تعصير الوظيفة العمومية من أهم الأهداف التي يجب العمل عليها هي التصرف بطريقة فعالة وناجعة في الموارد البشرية، هذا الى جانب الإصلاحات التي تتعلق بالحوكمة الجيدة للمؤسسات العمومية وتعصير الإدارة حتى تواكب التطورات العالمية

المحور 3:التحول من اقتصاد ضعيف الكلفة الى اقتصاد محوري(ذو قيمة مضافة عالية)

-تحسين مردودية الإستثمار العمومي .

- استهلاك كل الموارد المرسمة سنويا في ميزانية الإستثمار.

2.1الهياكل المتدخلة:

هناك عديد الهياكل التي تتدخل في تنفيذ الأنشطة المبرمجة و تحقيق الأهداف المرسومة لبرنامج القيادة و المساندة ، و هي هياكل قيادة تنضوي ضمن الوحدة العملياتية القيادة و هي هياكل التفقد و الرقابة و الحوكمة و التعاون الدولي و مصالح التشريع و الشؤون القانونية و التي تؤمن وظائف قيادية . و هياكل مساندة و دعم لوجستي تنضوي ضمن الوحدة العملياتية المساندة و التي تتمثل خاصة الإدارات المكلفة بالتصرف الإداري و المالي و اللوجستيك و تكنولوجيات المعلومات و الإتصال .

2 أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة:

1.2- تقديم أهداف و مؤشرات الأداء:

تم ضبط ثلاثة أهداف لبرنامج القيادة و المساندة وفقا لإستراتيجية البرنامج و الأولويات خلال الثلاث سنوات القادمة و هي كالآتي :

الهـدف1: تحسين حوكمة المهمة

الهـدف 2 : ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملاءمة بين المهارات و الحاجيات و ضمانا للمساواة و تكافؤ الفرص بين جميع الفئات .

الهدف 3: ضمان ديمومة الميزانية و التصرف الأمثل في الموارد المالية للمهمة مع تحسين فاعلية برنامج القيادة و المساندة .

الهدف 9- 1: تحسين حوكمة المهمة .

هذا الهدف الإستراتيجي يجسم المحور الإستراتيجي الأول و هو الحوكمة الرشيدة، الإصلاح الإداري ومقاومة الفساد و ذلك من خلال :

- وضع تصور وتنفيذ سياسة الحكومة في مجال الحوكمة باعتماد مقاربة تشاركية.

-وضع خطة عمل لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة في مجال الحوكمة و الوقاية من الفساد .

-إضفاء الشفافية و تيسير النفاذ إلى المعلومات.

-تشريك المواطنين و المجتمع المدني في صياغة و تنفيذ سياسات الوزارة

-تدعيم المساءلة و المسؤولية

-تحسين نوعية الخدمات الإدارية المسداة إلى المتعاملين مع الإدارة وفيما بين المصالح

- إعتماد قواعد وآليات التصرف العمومي الحديث على المستوى المركزي والجهوي

- قيادة برامج ومشاريع التحديث و التجديد الإداري على المستويين المركزي والجهوي

- متابعة وتنسيق أعمال التدقيق والتقييم التي تجريها هياكل الرقابة والتفقد لقياس الجدوى والنجاعة ومقارنتها بالأهداف المرسومة واقتراح سبل التحسين والمعالجة

- القيام بالتقييم المرحلي والتأليفي للأداء العام للمهمة

-وضع أدلة إجراءات

- العمل على إضفاء الشفافية والنجاعة للتصرف في الصفقات العمومية

- إرساء نظم تدقيق وتقييم داخلية وخارجية بالتعاون مع الهياكل المعنية

-تطوير العلاقة التعاقدية مع المؤسسات و المنشأة العمومية الراجعة بالنظر للوزارة

-إعتماد ميثاق التصرف في البرامج

يقع قياس مدى تحقيق الهدف من خلال مؤشرين: النسبة السنوية لتنفيذ قرارات و توصيات لجان القيادة القطاعية و التطور السنوي لزيارة المواقع الإلكترونية العمومية للمهمة

تقديم المؤشرات :

المؤشر 1.1.9: النسبة السنوية لتنفيذ قرارات و توصيات لجان القيادة القطاعية

الغاية من إعتماد هذا المؤشر هو متابعة مدى إلتزام مختلف الهياكل الإدارية و المسؤولين و الأعوان في مختلف المستويات الهرمية بتطبيق القرارات و التوصيات التي تصدرها مختلف لجان القيادة في المستوى الإستراتيجي مثل لجنة قيادة المهمة و لجان قيادة البرامج و لجنة قيادة تركيز الرقابة الداخلية و غيرها من اللجان .بإعتبار دورها المحوري في متابعة تنفيذ و تقييم مختلف الخطط القطاعية و التدخلات و البرامج و التدابير ذات العلاقة بتحسين الحوكمة على مستوى المهمة .

-انجازات وتقديرات المؤشر 1.1.9

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
النسبة السنوية لتنفيذ القرارات و التوصيات للجان القيادة القطاعية	نسبة سنوية	70	65	70	75	80

سيتم العمل على بلوغ هذه النسب و الوصول إلى 80% سنة 2027 و ذلك بالتزامن مع مزيد تفعيل عمل لجان القيادة القطاعية.

المؤشر 2.1.9: التطور السنوي لزيارة المواقع الإلكترونية العمومية للمهمة

الغاية من إعتماد هذا المؤشر هو متابعة مدى تطور عدد الزائرين للمواقع الإلكترونية العمومية التي تعرف بسياسات الوزارة و برامجها و أنشطتها و الأهداف التي تسعى لتحقيقها من سنة إلى أخرى بإعتبار أن تطور عدد الزائرين يعكس مدى نجاعة الخطة الإتصالية للوزارة و مدى ثقة المواطن و المجتمع المدني و الإعلام و القطاع الخاص بصفة عامة في المعطيات و البيانات المنشورة و يكرس مبدأ أساسي من مبادئ الحوكة الرشيدة و هو الشفافية و النفاذ إلى المعلومة كما يمكن المجتمع المدني و مجلس نواب الشعب و الإعلام بصفة عامة من متابعة و مراقبة و تقييم برامج الوزارة و مختلف أنشطتها و تدخلاتها و المشاريع التي تنفذها و مساءلة المسؤولين حول النتائج المحققة و حول كيفية إستعمال الأموال العمومية .

2.1.9 -انجازات وتقديرات المؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
التطور السنوي لزيارة المواقع الإلكترونية العمومية للمهمة	نسبة % (عدد الزائرين)	%25	%20	%25	%25	%25

تعتبر النسبة ضعيفة خاصة لو تمت مقارنتها بحجم الزيارات للمواقع الحكومية و الرسمية لبقية المؤسسات الحكومية و يعود ذلك لضعف نسبة تدفق المعلومات و المعطيات الجديدة بمواقع الوزارة و تفرد كل مؤسسة تحت الإشراف أو هيكل بموقع خاص به دون تجميعها بموقع واحد.

الهـدف9-2: ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملاءمة بين المهارات و الحاجيات و ضمانا للمساواة و تكافؤ الفرص بين جميع الفئات .

هذا الهدف الإستراتيجي يجسم المحور الإستراتيجي الثاني وهو حسن التصرف في الموارد البشرية و حوكمة المؤسسات العمومية وتعصير الإدارة و ذلك من خلال :

-تكريس آليات للإنتداب وفق الكفاءة و تكافؤ الفرص و إعتماد إجراءات موضوعية و شفافة

-إعتماد التوصيف الوظيفي و تحليل الوظائف

-الحركية والتداول على المناصب العليا بالوزارة

- تقييم آداء الأعوان بصفة دورية و مستمرة ثم قيس آدائهم بشكل موضوعي .

- تنمية قدرات الموظفين عبر دعم التدريب و الرسكلة و التكوين

- تحقيق العدالة و المساواة بين الرجال و النساء في جميع المراحل و المستويات المرتبطة بالمسار المهني .

-إرساء نظام للتصرف التقديري في الموارد البشرية يمكن من إستشراف المستقبل و إستباق التغيرات و التطورات الحاصلة في البيئة الخارجية .

- تشجيع الحراك الوظيفي بين الإدارات أو داخل نفس الإدارة و بين الإدارات المركزية و المؤسسات

يقع قياس مدى تحقيق الهدف من خلال مؤشرين: الفارق بين التوقعات و الإنجازات لكتلة الأجور و نسبة الأعوان نساء/رجال الذين تم تكوينهم في المجالات ذات الأولوية (المجالات ذات الأولوية يتم تحديدها بمنشور رئيس الحكومة)

2-تقديم المؤشرات :

المؤشر 1.2.9: الفارق بين التوقعات و الإنجازات على مستوى كتلة الأجور

هذا المؤشر يعكس فاعلية التصرف في مورد هام من موارد المهمة و البرامج و هي نفقات التأجير إذ يمكن من قياس الفارق بين النفقات المبرمجة و النفقات المستهلكة و دراسة أسباب الفوارق الموجودة حيث أن وجود فوارق كبيرة بين التوقعات و الإنجازات يعني بالضرورة وجود إخلالات على مستوى طريقة التصرف في الموارد البشرية و هذا يستدعي إتخاد تدابير لتحسين و تطوير طرق و مناهج التصرف في الموارد البشرية حتى نتمكن من تقليص الفارق بين التوقعات و الإنجازات على مستوى الأجور .

انجازات وتقديرات المؤشر 1.2.9

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
الفارق بين التوقعات و الإنجازات على مستوى كتلة الأجور	نسبة سنوية	%1	%4	%2	%2	%2

يبقى التصرف في كتلة الأجور من أهم النقاط التي يتحكم فيها برنامج القيادة و المساندة و الفوارق المسجلة بين التوقعات و الإنجاز تعود أساسا إلى عدم وجود توقعات واضحة لحجم عمليات الإلحاق أو النقل مع العلم أنه لم يتم تسجيل أي عجز في توفير الأجور أو اللجوء إلى إعتمادات تكميلية.

المؤشر 2.2.9: نسبة الأعوان نساء/رجال الذين تم تكوينهم في المجالات ذات الأولوية (المجالات ذات الأولوية يتم تحديدها بمنشور رئيس الحكومة)

هذا المؤشر يمكن من قيس نسبة الأعوان من النساء و الرجال الذين تمكنوا من المشاركة في الدورات التكوينية التي تنظمها الوزارة في المجالات التي تم تحديدها بمقتضى منشور رئيس الحكومة. و بالتالي متابعة مدى إنجاز الحلقات التكوينية المبرمجة في المخطط السنوي للتكوين بإعتبار أن التكوين يعتبر من الركائز الأساسية لتطوير قدرات الأعوان و مهاراتهم مما ينعكس إيجابيا على تحسين الآداء العام للمهمة و مزيد تحقيق النجاعة و الفاعلية في قيادة البرامج العمومية و هذا ينعكس على نوعية الخدمات التي تقدمها الوزارة للمواطنين.

انجازات وتقديرات المؤشر 2.2.9

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة الأعوان الذين تم تكوينهم في المجالات ذات اولوية (المواضيع المحددة بمنشور السيد رئيس الحكومة)	نسبة سنوية	%60	%70	%70	%70	%70

هناك حرص من الإدارة الأعوان عن المشاركة في الدورات التكوينية بالإضافة إلى ربط إنجاز هذه الدورات بموافقة رئاسة الحكومة المسبقة على برنامج التكوين و التي غالبا ما تكون خلال النصف الثاني من السنة المعنية يحد من نسبة المشاركة . سيتم العمل على الترفيع في هذه النسبة بمشاركة جميع المتدخلين بالبرنامج.

الهدف 9-3: ضمان ديمومة الميزانية و التصرف الأمثل في الموارد المالية للمهمة مع تحسين فاعلية برنامج القيادة و المساندة

هذا الهدف الإستراتيجي يجسم المحور الإستراتيجي الثالث التحول من اقتصاد ضعيف الكلفة الى اقتصاد محوري و يتمثل في تحقيق ديمومة الميزانية و المقصود بديمومة الميزانية هي إحترام تراخيص الميزانية المصادق عليها من قبل البرلمان سواء في إطار الميزانية السنوية أو الميزانية متعددة السنوات هذه الديمومة ترتكز على ثلاثة عناصر أساسية.

1-جدوة البرمجة الأصلية

2-جودة متابعة البرمجة و تحيينها

3-ديمومة التصرف (ملاءمة التصرف مع البرمجة)

التصرف الأمثل في الموارد المالية للمهمة يكون من خلال استخدام التقنيات الحديثة في الادارة والاشراف والرقابة لتحديد افضل الطرق للإنفاق والصرف، و كذلك عبر دفع نسق إنجاز المشاريع العمومية و إضفاء مزيد من الشفافية و الحوكمة الرشيدة على عمليات تصور و برمجة و إنجاز و متابعة و تقييم المشاريع العمومية. وتطوير منظومات معلوماتية عصرية لفائدة هياكل الوزارة متماشية مع التوجهات الوطنية في مجال رقمنة الإدارة وتمكن بالخصوص من إضفاء أكثر نجاعة و فاعلية على قيادة المشاريع العمومية والأنشطة الإدارية وتحسين حوكمتها و العمل على تنويع آليات و مصادر التمويل في إطار الشراكة بين القطاعين العام و الخاص لإنجاز المشاريع العمومية. ومراقبة ومتابعة عملية تنفيذ المشاريع ضمن سياقات وأساليب محددة للمحافظة على تكاليف وميزانية المشروع . هذا بالإضافة إلى تمكين رؤساء البرامج من الآليات اللازمة التي تساعدهم على متابعة مدى تقدم تنفيذ نفقات البرنامج وتقييم مدى فاعلية و نجاعة التصرف في الميزانية

يقع قياس مدى تحقيق الهدف من خلال مؤشرين: الفارق بين توقعات الميزانية و الإنجازات و كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد.

المؤشر 1.3.9: الفارق بين توقعات الميزانية و الإنجازات

هذا المؤشر يمكن من قياس الفارق بين التوقعات و الإنجازات على مستوى الميزانية و هو يمكن من متابعة تقدم تنفيذ الميزانية و مقارنة الإنجازات بالتوقعات و تحديد الفوارق المسجلة و تحليلها للبحث عن أسبابها و إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة للتقليص من هذه الفوارق .فإذا كانت الإنجازات تتجاوز تراخيص الميزانية فهذا يعد سببا رئيسيا في المساس من ديمومة الميزانية و يستدعي إتخاذ ما يلزم من إجراءات قصد إحترام تراخيص الميزانية .

انجازات وتقديرات المؤشر 1.2.9

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
الفارق بين توقعات الميزانية و الإنجازات	نسبة سنوية	%20	%10	%10	%10	%10

تنفيذ الميزانية مرتبط أساسا بالوضع العام للبلاد و التوازنات المالية للدولة لكن يبقى العمل على بلوغ نسب إنجاز مرتفعة مقارنة بالتوقعات من أولويات البرنامج .

المؤشر 1.3.9: كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد

هذا المؤشر يمكن من قياس مدى فاعلية نفقات التسيير دون إعتبار كتلة الأجور و التي تتضمن نفقات اللوجستيك و الشراءات و إستهلاك الطاقة . هذا المؤشر يمكن من متابعة تطور كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد و العمل على إبقائها في نفس المستوى أو التقليص فيها لتحقيق الهدف المتمثل في فاعلية التصرف في الوسائل و الذي تحقيقه يتطلب العمل على تحقيق أهداف الآداء للبرنامج مع الاقتصاد في الوسائل المتاحة.

انجازات وتقديرات المؤشر 1.2.9

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد	معدل سنوي	17.6 أد	14 أد	14 اد	15 أد	15 اد

إرتفاع كلفة التصرف بالنسبة للعوان الواحد ليس مردها تحسين ظروف العمل للأعوان بل تعود أساسا إلى إرتفاع أسعار مختلف نفقات التصرف (كراءات ، صيانة ، محروقات...)

2-2- تقديم الأنشطة و علاقتها بأهداف و مؤشرات الآداء:

جدول عدد1 :

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة و المساندة

الوحدة:ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025	دعائم الأنشطة (الأنشطة التي تساهم في المؤشر والتي ليس لها إنعكاس مالي مباشر)
الهدف1: تحسين حوكمة المهمة	النسبة السنوية لتنفيذ قرارات و توصيات لجان القيادة القطاعية	70%	القيادة	9 120	-صياغة الإستراتيجية القطاعية والتوجهات الإستراتيجية -إعداد الدراسات -التخطيط والبرمجة و المتابعة و الإشراف. -ضمان الترابط والتنسيق بين البرامج -ضمان العلاقة مع الهياكل الرسمية والمنظمات الوطنية والصحافة -قيادة ومتابعة مختلف مراحل تقدم أشغال تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بالوزارة -الحوكمة - الرقابة والتفقدية
	التطور السنوي لزيارة المواقع الإلكترونية العمومية للمهمة	25%	لوجيستيك	4 373	وضع خطة الاتصال والتواصل حول أنشطة الوزارة حيز التطبيق - تحيين محتوى المواقع الإلكترونية الرسمية للوزارة .
الهدف 2 : ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملاءمة بين المهارات و الحاجيات و ضمانا للمساواة و تكافؤ الفرص بين جميع الفئات	**الفارق بين التوقعات و الإنجازات لكتلة الأجور**	%2	التصرف في الموارد البشرية		وضع نظام للتصرف التقديري في الموارد البشرية. -وضع سياسة للتصرف في الموارد البشرية -تركيز نظام معلوماتي ولوحة قيادة لمتابعة التصرف في الموارد البشرية - التكوين
	نسبة الأعوان الذين تم تكوينهم في المجالات ذات الأولوية(المواضيع المحددة بمنشور رئيس الحكومة)	70%	التصرف في الموارد البشرية		- إعداد مخطط التكوين و متابعته -تقييم الدورات التكوينية

الهدف 3: ضمان ديمومة الميزانية و التصرف الأمثل في الموارد المالية للمهمة مع تحسين فاعلية برنامج القيادة و المساندة .	**الفارق بين توقعات الميزانية و الإنجازات**	10%	اللوجستيك		-اعداد الميزانية -اعداد البرمجة السنوية للنفقات وتحيينها بالتنسيق مع رؤساء البرامج -متابعة تنفيذ الميزانية: -تأمين المرحلة الإدارية و الفنية لتنفيذ ميزانية المهمة و المصادقة على مقترحات نقل الاعتمادات -وضع الإعتمادات على ذمة كل برنامج واحترام أسقف النفقات -توفير جداول تقدم استهلاك الاعتمادات بصفة دورية وتحليل التعديلات على مستوى تقديرات النفقات
	كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد	14 أ.د	اللوجستيك		اعداد الميزانية ومتابعة تنفيذها -اعداد البرمجة السنوية للنفقات وتحيينها بالتنسيق مع رؤساء البرامج -ترشيد استهلاك الطاقة -متابعة المنظومة الإعلامية للتصرف في الوقود -متابعة المنظومة الإعلامية للتصرف في المخزون

3-الميزانية و إطار نفقات البرنامج متوسط المدى(2025-2027)

جدول عدد 2

تقديرات ميزانية البرنامج9

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة:ألف دينار)

بيان النفقات	إنجازات 2023	ق م 2024 (1)	تقديرات 2025 (2)	الفارق	
				المبلغ (2)-(1)	النسبة ٪
نفقات التأجير	6 282	7 040	7 640	600	**8,52**
نفقات التسيير	2 863	3 230	3 213	-17	**-0,53**
نفقات التدخلات	436	795	795	0	**0**
نفقات الإستثمار	829	1 585	1 845	260	16,40
المجموع	**10 409**	**12 650**	**13 493**	**843**	**6,66**

سجلت ميزانية سنة 2025 ارتفاعا بنسبة 6,66٪ بالنسبة لسنة 2024 تعود إلى الإرتفاع في نفقات التأجير و نفقات الإستثمار في حين بقيت نفقات التدخلات ثابتة دون تسجيل تغيير سلبي أو إيجابي حيث تهم

كما تم التخفيض في نفقات التسيير بنسبة ضعيفة تقدر ب 0,53 - ٪ و يعود ذلك إلى مواصلة إتباع سياسة ترشيد نفقات الماء و الكهرباء و الوقود و الإستغلال الأفضل لأسطول السيارات و ضعف نفقات صيانة المباني و الضغط على مصاريف الأثاث و التأثيث و الحث على إعتماد التواصل الإلكتروني و تجنب استعمال الورق.

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	6 282	7 040	7 640	8 240	8840
نفقات التسيير	2 863	3 230	3 213	3 342	3 400
نفقات التدخلات	436	795	795	849	849
نفقات الإستثمار	829	1 585	1 845	1919	1911
المجموع	10 409	**12 650**	**13 493**	**14 350**	**15 000**

خلال السنوات 2025و 2026 و 2027 ستعرف نفقات التأجير و التسيير ارتفاعا و ذلك لمجابهة النفقات الإلزامية

تبقى مهمة البيئة جزء مهم من برنامج الدولة للسنوات المقبلة لكن أيضا مع ضرورة المحافظة على التوازنات العامة للدولة في ظل التغيرات الدولية و الإنكماش الإقتصادي ، لذلك كانت هناك مقاربة بين ترشيد النفقات من جهة و المحافظة على توفير الأساسيات لحسن السير و بلوغ الأهداف المنشودة من جهة أخرى .

بطاقات مؤشرات قيس الآداء

لبرنامج البيئة و التنمية المستدامة

بطاقة مؤشر الآداء: نسبة الربط بشبكة التطهير

- رمز المؤشر: 1.1.1

IIالخصائص العامة للمؤشر :

1-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر: المساهمة في تحسين إطار الحياة ومقاومة التلوث

.2-تعريف المؤشر: هذا المؤشر يمكن من قياس نجاعة تدخّلات الديوان في مجال تعميم خدمات التطهير بكامل تراب الجمهورية.

3-طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة،

4-نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

-II التفاصيل الفنية للمؤشر :

1-طريقة احتساب المؤشر : عدد الأسر المرتبطين بالشبكة العمومية للتطهير بكامل تراب الجمهورية/عدد الأسر بكامل تراب الجمهورية

2-وحدة المؤشر : نسبة مأوية

3-مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

- الديوان الوطني للتطهير
- الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه
- المعهد الوطني للإحصاء
- البلديات

4-تاريخ توفر المؤشر : شهر مارس

5-القيمة المستهدفة للمؤشر(1) : 66,5% سنة 2025 و68,7% سنة 2027

6-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : إدارة مراقبة التصرف/ إدارة التخطيط والميزانية

III – قراءة في نتائج المؤشر :

1–سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	إنجازات 2023	توقعات 2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
نسبة الربط بشبكة التطهير	نسبة مأوية	%65,4	%65,9	%66,5	%67,5	%68,7

بطاقة مؤشر الأداء: حجم الغازات الحيوية المعالجة بالمصبات المراقبة

رمز المؤشر: 2.1.1

I الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المساهمة في تحسين إطار الحياة ومقاومة التلوث.

2.تعريف المؤشر:

الغاز الحيوي يتكون عندما يتم تخمير الكتلة الحيوية، مثل النفايات العضوية، والسماد، ومخلفات الطعام، والمخلفات الزراعية. عند وضعها في بيئة خالية من الأكسجين، تتحلل النفايات وتنتج غازًا 75-50في المائة ميثان .يمكن حرق هذا الوقود لأغراض التبريد والطهي والتدفئة والإضاءة، ويمكنه توليد الكهرباء لتزويد شبكات الطاقة وهو مورد مهم للطاقة.

الغاز الحيوي هو نتيجة تحلل المواد العضوية بالنفايات المخزنة بالمصابات.

يمكن أن يساعد الغاز الحيوي في تقليل الانبعاثات أثناء إنتاج وقود أنظف للطبخ والإضاءة والكهرباء. كبديل لحرق الأخشاب أو الوقود الأحفوري الملوث، يمكن أن يساعد الغاز الحيوي في إبطاء تغير المناخ، وتحسين الصحة العالمية، وتقليل الخسائر الزراعية، وزيادة الوصول إلى الطاقة، وتحسين حياة الناس.

يمكن تحويل النفايات المنزلية إلى طاقة نظيفة من شأنها أن تحل محل استخدام الكتلة الحيوية، وتقليل انبعاثات الكربون ومقاومة التلوث.

3.طبيعة المؤشر: جودة

4-نوع المؤشر: نتائج

5-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الإجتماعي.

IIالتفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر (Formule):

$$GES_i = \sum_j déchet_j * FE_{i,j} * 10^{-3}$$

Où :

GES_i = émissions du GES *i*, en t;

$Déchet_j$ = quantité de déchets organiques humides traités pour le type de déchets *j*, en t;

$FE_{i,j}$ = facteur d'émission du *GES i* du type de déchets *j*, en kg/t;

i = CH_4 ou N_2O;

j = déchets de jardin, déchets solides municipaux, biosolides, fumier ou mélange de déchets.

وحدة المؤشر: متر مكعب (م 3)

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: كمية الغازات المعالجة بالمصابات المراقبة

4.تاريخ توفّر المؤشر: موفى كل سنة

5.القيمة المستهدفة للمؤشر1: زيادة بنسبة 20 % سنة 2027 مقارنة بالسنوات السابقة.

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات (مديرية التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة)

IIIقراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023	التقديرات	2025	2026	2027
حجم الغازات الحيوية المعالجة بالمصبات المراقبة	م 3	16 455 364	18 100 901	23 531 171	28 237 406	31 061 146

نسبة تقدم تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للوقاية والحد من التلوث

رمز المؤشر :3 .1.1

I**الخصائص العامة للمؤشر :**

1-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : المساهمة في تحسين إطار الحياة و مقاومة التلوث

2-تعريف المؤشر :

متابعة نسب تقدم تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية وخطط العمل الوطنية والبرامج التنفيذية الممولة عبر ميزانية الدولة او عبر الهبات الأجنبية ذات العلاقة بالوقاية والحد من التلوث الصناعي والتوقي من المخاطر البيئية والصحية للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة تماشيا مع القوانين والتشريعات الوطنية ومقتضيات الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

3-طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4-نوع المؤشر: مؤشر نشاط

5-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : مؤشرغير مراعي للنوع الاجتماعي

II -التفاصيل الفنية للمؤشر :

1-طريقة إحتساب المؤشر:جمع نسب التقدم في مكونات المؤشر

2- وحدة المؤشر : نسبة

3- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تقارير المتابعة التي تعدها المصالح المعنية

4-تاريخ توفر المؤشر : سنويا

5-القيمة المستهدفة للمؤشر85سنة 2027

6-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة البيئة الصناعية

III **- قراءة في نتائج المؤشر :**

1. **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
المؤشر 3.2.1: **نسبة تقدم تنفيذ الاستراتيجيات و خطط العمل الوطنية للوقاية والحد من التلوث الصناعي**	نسبة	50	76	80	85	85

نسبة تقدم تنفيذ الإستراتيجيات و خطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي

-رمز المؤشر : 1.2.1

- تسمية المؤشر : نسبة تقدم تنفيذ الإستراتيجيات و خطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية
- تاريخ تحيين المؤشر: سنويا

I- الخصائص العامة للمؤشر :

1.الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : حماية التنوع البيولوجي والمحافظة على النظم الإيكولوجية وإستخدامها على نحو مستدام

2.تعريف المؤشر : هذا المؤشر يمكن من متابعة مدى تقدم تنفيذ الإستراتيجات الوطنية و خطط العمل الوطنية ذات العلاقة بحماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية و التي تندرج في إطار تعهدات تونس الدولية المنبثقة عن الإتفاقيات الدولية في مجال التصحر و التغيرات المناخية و التنوع البيولوجي و التي صادقت عليها الدولة التونسية و تعهدت بالعمل بها من تنفيذ مشاريع و أنشطة مختلفة

3.نوع المؤشر : مؤشر نشاط

4.طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:مؤشرغير مراعي للنوع الاجتماعي

IIالتفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة إحتساب المؤشر:احتساب نسبة تقدم تنفيذ كل استراتيجية و خطط العمل

2.وحدة المؤشر: نسبة

3.مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة

4.تاريخ توفر المؤشر: سنويا

5.القيمة المستهدفة للمؤشر سنة2027: 95%

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإيكولوجيا و الأوساط الطبيعية

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1 سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
المؤشر 1.2.1: نسبة تقدم تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي والمنظومات الإيكولوجية	نسبة	%20	%70	%80	%85	%95

بطاقة مؤشر الآداء:عدد المناطق المدرجة كنظم مبتكرة للتراث الزراعي العالمي و كمحيط حيوي

رمز المؤشر: 2.2.1

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1.الهدف الذي يرجع اليه المؤشر: حماية التنوع البيولوجي والمحافظة على النظم الإيكولوجية وإستخدامها على نحو مستدام

2.تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى متابعة تطور المواقع الطبيعية بتونس التي يتم إدراجها ضمن شبكة النظم الزراعية ذات الأهمية العالمية وبالتالي تصنيفها كتراث طبيعي وزراعي عالمي وذلك بهدف المحافظة على التراث الطبيعي الوطني وتنميته قصد النهوض بالتنمية المحلية لمتساكني المناطق المتاخمة للنظم الطبيعية التي تمثل إرثا وطنيا وعالميا.

3.طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4.نوع المؤشر: مؤشر منتوج

5.المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر :احتساب** المواقع المصنفة من قبل منظمة التغذية والزراعة كتراث طبيعي و زراعي عالمي بمقتضى شهادة تسند في الغرض.
2. **وحدة المؤشر:** عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة الإيكولوجيا و الأوساط الطبيعية
4. **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر7 مناطق سنة 2027**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: إدارة الإيكولوجيا و الأوساط الطبيعية

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1 سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	ق م	تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
المؤشر 2.3.1: عدد المناطق المدرجة كنظم مبتكرة للتراث الزراعي العالمي و كمحيط حيوي	عدد	0	5	6	7	7

بطاقة مؤشـــرالآداء : نسبة البلديات التي تمت مصاحبتها في إعداد المخطط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة

-رمز المؤشر: 1.3.1

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع اليه المؤشر:** المساهمة في تدعيم مسارات التنمية المستدامة و الإنتقال نحو الاقتصاد الأخضر

2.تعريف المؤشر: نسبة تعكس مدى انخراط الجماعات المحلية (البلديات) وعدد 350 في مسار التخطيط التشاركي المحلي وهو مسار يتم إعداده من قبل جميع المتدخلين في التنمية المحلية بصفة تشاركية ويعكس حاجيات المدينة أو القرية من التنمية التي تراعي الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية

3.طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : مؤشرغير مراعي للنوع الاجتماعي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة إحساب المؤشر:** عدد البلديات التي انخرطت وانتهت من إعداد وثيقة التخطيط التشاركي لتنمية مستدامة وتمت مصاحبتها مقارنة بالعدد الجملي للبلديات وهو 350 بلدية (نسبة سنوية)(لم يقع اعتماد العدد التراكمي مثل السنوات السابقة)
2. **وحدة المؤشر :** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الخبراء المكلفين بإنجاز المهمة والإدارات الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة والبلديات المعنية
4. **تاريخ توفر المؤشر:** شهر ديسمبر
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2027:** 02 %
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: إدارة مواكبة المسارات و إعداد الأدوات

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1 **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	ق م	تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
المؤشر عدد **1.1.1**: نسبة البلديات التي تمت مصاحبتها في إعداد المخطط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة (معدل 6 بلديات كل دفعة)	نسبة	% 0	% 0	% 02	% 02	% 02

بطاقة مؤشـــرالآداء :عدد المنتفعين ببرنامج دعم القدرات في مجال إرساء مسار التخطيط التشاركي المحلي للتنمية مستدامة

رمز المؤشر:2.3.1

I - <u>الخصائص العامة للمؤشر :</u>

1.الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : المساهمة في تدعيم مسارات التنمية المستدامة و الإنتقال نحو الاقتصاد الأخضر

2.تعريف المؤشر : يعكس المؤشر المجهود الذي يبذل في سبيل التعريف بمسار التخطيط التشاركي المحلي على المستويات الجهوية والمحلية وفي دعم قدرات المعنيين بالتخطيط للتنمية المحلية وفي تبني الديمقراطية المحلية في تشخيص وتحديد حاجيات الجهة.

3.طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4-نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II - <u>التفاصيل الفنية للمؤشر :</u>

1.طريقة احتساب المؤشر مجموع المشاركين في الدورات التكوينية على المستوى الوطني

2.وحدة المؤشر: عدد المنتفعين بالدورات التكوينية في مجال التخطيط التشاركي المحلي لتنمية مستدامة

3مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مكتب التكوين المكلف بإنجاز المهمة والإدارات الجهوية للبيئة

4.تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

5.القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2027 : 120 (840 عدد تراكمي)

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة مواكبة المسارات و إعداد الأدوات

III - <u>قراءة في نتائج المؤشر :</u>

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	ق م	تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
المؤشر 2.1.1: عدد المنتفعين ببرنامج دعم القدرات في مجال التخطيط التشاركي المحلي للتنمية مستدامة	عدد تراكمي	360 0	480 (120)	600 (120)	720 (120)	840 (120)

بطاقة مؤشـــرالاداء: عدد المؤسسات التربوية المستدامة المنتفعة ببرنامج التربية من أجل التنمية المستدامة

1. رمز المؤشر:3.1. 3

I - <u>الخصائص العامة للمؤشر :</u>

1-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر: المساهمة في تدعيم مسارات التنمية المستدامة و الإنتقال نحو الاقتصاد الأخضر.

2-تعريف المؤشر : يتم سنويا التدخل في بعض المؤسسات التربوية وفق خطة مضبوطة من أهم عناصرها دعم قدرات المكونين في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة وتمكين المؤسسات التربوية من تجهيزات لترسيخ مبادئ استدامة التنمية.

3-طبيعة المؤشر : ،مؤشر نجاعة

4-نوع المؤشر: مؤشر نتائج،

5-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1.طريقة احتساب المؤشر : عدد المؤسسات التربوية التي يتم التدخل فيها

2.وحدة المؤشر : عدد

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للتنمية المستدامة والإدارات الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة وبقية المؤسسات البيئية العاملة في مجالي التربية البيئية والتربية من أجل التنمية المستدامة وكذلك محاضر الاستلام النهائي للأشغال

4.تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

5-القيمة المستهدفة للمؤشر: التدخل في 30 من المدارس المستدامة وكل مؤسسة يتم اقتراحها من قبل الجهة

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة مواكبة المسارات او إعداد الأدوات

III - <u>قراءة في نتائج المؤشر :</u>

1. <u>سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:</u>

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	ق م	تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
المؤشر 3.1.1: عدد المؤسسات التربوية المستدامة المنتفعة ببرنامج التربية من أجل التنمية المستدامة	عدد تراكمي	5 (417)	30 (442)	30 (472)	30 (502)	30 (532)

بطاقة مؤشـــر الآداء:نسبة تقدم إعداد مكونات الانتقال الإيكولوجي فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة

- رمز المؤشر : 4 .3.1

I - **الخصائص العامة للمؤشر :**

1- **الهدف الذي يرجع اليه المؤشر :** المساهمة في تدعيم مسارات التنمية المستدامة و الإنتقال نحو الاقتصاد الأخضر

2- **تعريف المؤشر :** يمكن هذا المؤشر من قياس مدى تقدم إعداد مكونات الانتقال الإيكولوجي فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. هو عبارة عن مقياس تأليفي يتراوح بين 0 و 1، وينقسم إلى ثلاث مستويات:

- مستوى عالي: 0,80 فأكثر،
- مستوى متوسط: بين 0,50 و 0,80،
- مستوى ضعيف: أقل من 0,50.

3-طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة

4-نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II **- التفاصيل الفنية للمؤشر :**

1. **طريقة احتساب المؤشر:** العدد الجملي = العدد 1 + العدد 2 + العدد 3 + العدد 4 + العدد 5

العدد 1 = درجة الترجيح المكونة الفرعية1 /100 * (نسبة التقدم المادي1)/100

العدد 2 = درجة الترجيح المكونة الفرعية2 /100 * (نسبة التقدم المادي2)/100

العدد 3 = درجة الترجيح المكونة الفرعية3 /100 * (نسبة التقدم المادي3)/100

العدد 4 = درجة الترجيح المكونة الفرعية4 /100 * (نسبة التقدم المادي4)/100

العدد 5 = درجة الترجيح المكونة الفرعية5 /100 * (نسبة التقدم المادي5)/100

2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** الإدارة العامة للتنمية المستدامة
4. **تاريخ توفر المؤشر:** شهر ديسمبر
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2027: 0,74**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :** الإدارة العامة للتنمية المستدامة

III **- قراءة في نتائج المؤشر :**

1. **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
المؤشر4.3.1: نسبة تقدم إعداد مكونات الانتقال الإيكولوجي فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة	نسبة	–	–	0.692	0,72	0,74

بطاقات مؤشرات قيس الآداء

لبرنامج القيادة و المساندة

بطـاقة مؤشر الأداء: النسبة السنوية لتنفيذ قرارات و توصيات لجان القيادة القطاعية

رمز المؤشر :9 /1/1

I الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :تحسين حوكمة المهمة

2.تعريف المؤشر: الغاية من إعتماد هذا المؤشر هو متابعة مدى إلتزام مختلف الهياكل الإدارية و المسؤولين و الأعوان في مختلف المستويات الهرمية بتطبيق القرارات و التوصيات التي تصدرها مختلف لجان القيادة في المستوى الإستراتيجي مثل لجنة قيادة المهمة و لجان قيادة البرامج و لجنة قيادة تركيز الرقابة الداخلية و غيرها من اللجان .بإعتبار دورها المحوري في متابعة تنفيذ و تقييم مختلف الخطط القطاعية و التدخلات و البرامج و التدابير ذات العلاقة بتحسين الحوكمة على مستوى المهمة .

3.طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية التصرف (indicateur d' efficience de la gestion)

4-نوع المؤشر: مؤشر نشاط

5-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الإجتماعي

IIالتفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر (Formule): معدل نتائج المؤشرات الفرعية =(مجموع نتائج المؤشرات الفرعية/ عدد المؤشرات الفرعية)

-المؤشر الفرعي1 : نسبة تنفيذ القرارات والتوصيات للجنة قيادة الإصلاح الإداري = مجموع القرارات والتوجيهات المنفذة/مجموع القرارات والتوجيهات المتخذة(سنوي)

- المؤشر الفرعي 2: : نسبة تنفيذ القرارات والتوصيات للجنة قيادة آداء البرامج(المذكورة بميثاق التصرف)(نفس طريقة الإحتساب)

- المؤشر الفرعي 3: : نسبة تنفيذ القرارات والتوصيات للجنة قيادة ومتابعة وتقييم أعمال وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف(نفس طريقة الإحتساب)

-المؤشر الفرعي 4: نسبة تنفيذ القرارات والتوصيات للجنة قيادة الرقابة الداخلية(نفس طريقة الإحتساب)

2.وحدة المؤشر: نسبة سنوية

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر جلسات لجان القيادة

4.تاريخ توفّر المؤشر :سنويا

5.القيمة المستهدفة للمؤشر[2]: 80 % سنة 2027

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس برنامج القيادة و المساندة

IIIقراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
النسبة السنوية لتنفيذ قرارات و توصيات لجان القيادة القطاعية	نسبة سنوية	70	65	70	75	80

بطـاقة مؤشر الأداء: التطور السنوي لزيارة المواقع الإلكترونية العمومية للمهمة

رمز المؤشر :9 /2/1

I الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :تحسين حوكمة المهمة

2.تعريف المؤشر: الغاية من إعتماد هذا المؤشر هو متابعة مدى تطور عدد الزائرين للمواقع الألكترونية العمومية التي تعرف بسياسات الوزارة و برامجها و أنشطتها و الأهداف التي تسعى لتحقيقها من سنة إلى أخرى بإعتبار أن تطور عدد الزائرين يعكس مدى نجاعة الخطة الإتصالية للوزارة و مدى ثقة المواطن و المجتمع المدني و الإعلام و القطاع الخاص بصفة عامة في المعطيات و البيانات المنشورة و يكرس مبدأ أساسي من مبادئ الحوكة الرشيدة و هو الشفافية و النفاذ إلى المعلومة كما يمكن المجتمع المدني و مجلس نواب الشعب و الإعلام بصفة عامة من متابعة و مراقبة و تقييم برامج الوزارة و مختلف أنشطتها و تدخلاتها و المشاريع التي تنفذها و مساءلة المسؤولين حول النتائج المحققة و حول كيفية إستعمال الأموال العمومية .

3.طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (indicateur d' efficience)

4.نوع المؤشر: مؤشر نشاط

5.المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الإجتماعي

IIالتفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر (Formule): إحتساب عدد الزائرين للمواقع الإلكترونية الرسمية ولصفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بالوزارة .

2.وحدة المؤشر: نسبة سنوية%

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المواقع الإلكترونية الرسمية و صفحات التواصل الإجتماعي للمهمة

4.تاريخ توفّر المؤشر :سنويا

5.القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 25% سنة 2027

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة لتكنولوجيات المعلومات و الإتصال

IIIقراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
التطور السنوي لزيارة المواقع الإلكترونية العمومية للمهمة	نسبة % (عدد الزائرين)	%25	%20	%25	%25	%25

بطـاقة مؤشر الأداء: الفارق بين التوقعات والإنجازات على مستوى كتلة الأجور

رمز المؤشر :9 /1/2

I الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات و ضمانا للمساواة و تكافؤ الفرص بين جميع الفئات.

2.تعريف المؤشر: هذا المؤشر يعكس فاعلية التصرف في موارد هام من موارد المهمة و البرامج و هي نفقات التأجير إذ يمكن من قياس الفارق بين النفقات المبرمجة و النفقات المستهلكة و دراسة أسباب الفوارق الموجودة حيث أن وجود فوارق كبيرة بين التوقعات و الإنجازات يعني بالضرورة وجود إخلالات على مستوى طريقة التصرف في الموارد البشرية و هذا يستدعي إتخاد تدابير لتحسين و تطوير طرق و مناهج التصرف في الموارد البشرية حتى نتمكن من تقليص الفارق بين التوقعات و الإنجازات على مستوى الأجور .

3.طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (indicateur d' efficience)

4.نوع المؤشر: مؤشر نشاط

5.المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:مؤشر غير مراعي للنوع الإجتماعي

IIالتفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر (Formule): كتلة الأجور المرسمة بقانون المالية/كتلة الأجور المنجزة (أدب)

2.وحدة المؤشر:نسبة مأوية

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة أدب لتنفيذ الميزانية

4.تاريخ توفّر المؤشر :سنويا

5.القيمة المستهدفة للمؤشر[3](Valeur cible de l'indicateur)سنة 2027: 2%

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للشؤون الإدارية و المالية

IIIقراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
الفارق بين التوقعات والإنجازات على مستوى كتلة الأجور	نسبة مأوية	٪1	٪4	٪2	٪2	٪2

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الأعوان الذين تم تكوينـهم في المجالات ذات الأولوية (المواضيع المحددة بمنشور السيد رئيس الحكومة)

رمز المؤشر :9 /2/2/

I الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات و ضمانا للمساواة و تكافؤ الفرص بين جميع الفئات.

2.تعريف المؤشر: هذا المؤشر يمكن من قيس نسبة الأعوان من النساء و الرجال الذين تمكنوا من المشاركة في الدورات التكوينية التي تنظمها الوزارة في المجالات التي تم تحديدها بمقتضى منشور رئيس الحكومة. و بالتالي متابعة مدى إنجاز الحلقات التكوينية المبرمجة في المخطط السنوي للتكوين بإعتبار أن التكوين يعتبر من الركائز الأساسية لتطوير قدرات الأعوان و مهاراتهم مما ينعكس إيجابيا على تحسين الآداء العام للمهمة و مزيد تحقيق النجاعة و الفاعلية في قيادة البرامج العمومية و هذا ينعكس على نوعية الخدمات التي تقدمها الوزارة للمواطنين .

3.طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (indicateur d' efficience)

4.نوع المؤشر: مؤشر نشاط

5.المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الإجتماعي

IIالتفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر (Formule):

- إحتساب العدد الجملي للأعوان بالوزارة
-إحتساب عدد الأعوان الذين تابعوا الدورات تكوينية المبرمجة في مخطط التكوين السنوي
-ثم قسمة عدد الأعوان الذين تابعوا الدورات تكوينية على العدد الجملي للأعوان .

2.وحدة المؤشر:نسبة مأوية

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير المتابعة و التكوين للدورات التكوينية

4.تاريخ توفّر المؤشر :سنويا

5.القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur)سنة 2027: 70%

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الموارد البشرية بالإدارة العامة للشؤون الإدارية و المالية

IIIقراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة الأعوان الذين تم تكوينهم في المجالات ذات اولوية (المواضيع المحددة بمنشور السيد رئيس الحكومة)	نسبة سنوية	60٪	70٪	70٪	70٪	70٪

بطـاقة مؤشر الأداء: الفارق بين توقعات الميزانية و الإنجازات

رمز المؤشر :9 /1/3

I الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ضمان ديمومة الميزانية و التصرف الأمثل في الموارد المالية للمهمة مع تحسين فاعلية برنامج القيادة و المساندة

2.تعريف المؤشر: هذا المؤشر يمكن من قياس الفارق بين التوقعات و الإنجازات على مستوى الميزانية و هو يمكن من متابعة تقدم تنفيذ الميزانية و مقارنة الإنجازات بالتوقعات و تحديد الفوارق المسجلة و تحليلها للبحث عن أسبابها و إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة للتقليص من هذه الفوارق .فإذا كانت الإنجازات تتجاوز تراخيص الميزانية فهذا يعد سببا رئيسيا في المساس من ديمومة الميزانية و يستدعي إتخاذ مل يلزم من إجراءات قصد إحترام تراخيص الميزانية .

3.طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية التصرف (indicateur d' efficience de la gestion)

4.نوع المؤشر:مؤشر نشاط

5.المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الإجتماعي

IIالتفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر (Formule):

-إحتساب جملة النفقات المتوقعة : نفقات التصرف + نفقات الموارد البشرية + نفقات الإستثمار(ماعدى الأجور و نفقات التدخل المرصودة للمؤسسات)لسنة معينة

-إحتساب جملة النفقات المنجزة خلال سنة معينة

-إحتساب الفارق بين التوقعات و الإنجازات

- قسمة الفارق على التوقعات

2.وحدة المؤشر: نسبة %

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:قانون المالية للسنة و منظومة أدب لتنفيذ و متابعة ميزانية الدولة

4.تاريخ توفّر المؤشر :سنويا

5.القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur)سنة 2027: 10 %

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للشؤون الإدارية و المالية

IIIقراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
الفارق بين توقعات الميزانية و الإنجازات	نسبة سنوية	٪20	٪10	٪10	٪10	٪10

بطـاقة مؤشر الأداء: كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد

رمز المؤشر :9 /2/3

I الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ضمان ديمومة الميزانية و التصرف الأمثل في الموارد المالية للمهمة مع تحسين فاعلية برنامج القيادة و المساندة

2.تعريف المؤشر: هذا المؤشر يمكن من قياس مدى فاعلية نفقات التسيير دون إعتبار كتلة الأجور و التي تتضمن نفقات اللوجستيك و الشراءات و إستهلاك الطاقة و غيرها من النفقات . هذا المؤشر يمكن من متابعة تطور كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد و العمل على إبقائها في نفس المستوى أو التقليص فيها لتحقيق الهدف المتمثل في فاعلية التصرف في الوسائل و الذي تحقيقه يتطلب العمل على تحقيق أهداف الآداء للبرنامج مع الاقتصاد في الوسائل المتاحة.

3.طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (indicateur d' efficience)

4.نوع المؤشر: مؤشر نشاط

5.المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الإجتماعي

IIالتفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر (Formule):
جملة نفقات التصرف دون احتساب الأجور / العدد الجملي للموارد البشرية للمهمة
2.وحدة المؤشر:معدل سنوي

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون المالية

4.تاريخ توفّر المؤشر :سنويا

5.القيمة المستهدفة للمؤشر سنة 2027: 15 أد

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة التجهيزات و المعدات بالإدارة العامة للشؤون الإدارية و المالية.

IIIقراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد	معدل سنوي	17,6أ د	14أ د	14أ د	15أ د	15أ د

بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين
في برنامج البيئة والتنمية المستدامة

بطاقة عدد 1: الفاعل العمومي الديوان الوطني للتطهير

I. التعريف:

1.النشاط الرئيسي :حماية المحيط المائي (مواصفات سكب المياه بالوسط الطبيعي)

2.مرجع الإحداث:

القانون عدد 73 لسنة 1974 المؤرخ في 03 أوت 1974 و قد تمتّ مراجعة القانون المحدث للدّيوان بمقتضى القانون عدد 41 لسنة 1993 المؤرخ في 19 أفريل 1993 ليصبح المتدخل الرئيسي في ميدان حماية المحيط المائي و مقاومة مصادر التلوث.

3.تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج بين الوزارة والديوان الوطني للتطهير: جوان 2018 أما بالنسبة لعقد البرنامج 2023-2025 فهو في طور المصادقة من طرف اللجنة الوزارية.

الإستراتيجية و الأهداف

1.الإستراتيجية:

في إطار الاستراتيجية العامة للدولة والمساهمة الفاعلة في المجهود الدولي للمحافظة على البيئة والموارد والثروات الطبيعية للبلاد وتنميتها، والإيفاء بتعهداتنا الدولية من خلال المساهمة المحددة وطنيا (NDC) المنبثقة عن إتفاق باريس للمناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 وخاصة الهدف السادس منها المتعلق بضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع، تم ضبط المحاور الاستراتيجية التالية:

1. تدعيم وتأهيل منشات التطهير بالبلديات المتبناة وتعميم خدمات التطهير لتشمل المدن غير المتبناة من خلال:
2. تحسين نوعية المياه المعالجة بهدف تنمية إعادة استعمالها في كافّة المجالات التّنمويّة:
3. استعمال التكنولوجيات الحديثة والمقتصدة في الطاقة في مجال التّطهير:
4. تدعيم الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص

2.الأهداف الإستراتيجية:

هدف البرنامج هو تحسين التصرف في المياه المستعملة ويعمل الديوان الوطني للتطهير على تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الإستراتيجية التالية :

1. تدعيم وتأهيل منشات التطهير بالبلديات المتبناة وتعميم خدمات التطهير لتشمل المدن غير المتبناة من خلال:

- توسيع شبكات التطهير بالبلديات المتبنّاة بهدف تحسين خدمات التطهير ومواكبة التوسع العمراني لهذه البلديّات المتبنّاة
- تدعيم طاقة المعالجة بالمدن والمناطق السّياحيّة الكبرى؛
- مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لتطهير الأحياء الشّعبيّة
- مواصلة تطهير المدن الصغرى والمتوسطة وخاصة بالمناطق الداخلية؛
- تطهير التجمعات السكنية التي كانت ريفية والتي يتجاوز عدد سكّانها 3000 ساكنا.

2. تحسين نوعية المياه المعالجة بهدف تنمية إعادة استعمالها في كافّة المجالات التّنمويّة من خلال:

- توسيع المحطات التي تجاوزت طاقتها القصوى وتهذيب المحطات المتقادمة
- إعتماد المعالجة الثلاثية بمحطات التطهير لتنمية إعادة الاستعمال في مختلف المجالات التنموية
- التصرّف في السكب الصناعي السائل (برنامج يهدف إلى فصل المياه الصناعية شديدة التلوث عن المياه الحضرية)

3. استعمال التكنولوجيات الحديثة والمقتصدة في الطاقة في مجال التّطهير إضافة لإستعمال الطاقات المتجددة في استغلال المحطّات وفقا لتوصيات إتفاق باريس المتعلقة بتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة للحدّ من التغيرات المناخية.

4. تدعيم الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص لإنجاز مشاريع كبرى في مجال التطهير.

.3.تدخلات الفاعل العمومي:

تتمثل أهم الإستثمارات والمشاريع والبرامج التي ينفذها الديوان الوطني للتطهير لبلوغ الأهداف الموكولة إليه و المساهمة في تحقيق أداء البرنامج في ما يلي :

- برنامج تطهير 10 مدن متوسطة
- مشروع توسيع وتهذيب 19 محطة تطهير و130 محطة ضخ
- برنامج توسيع وتهذيب منشآت التطهير لحامية المتوسط (DEPOLMED)
- برنامج توسيع وتهذيب شبكات التطهير بالمدن المتبناة لـ 10 ولايات (بنزرت وزغوان وباجة وسليانة والكاف وجندوبة والقصرين وسيدي بوزيد وصفاقس وقبلي) "JICA"
- برنامج تطهير المدن الصغرى (أقل من 10 آلاف ساكن)
- برنامج تطهير المناطق الصناعية
- المشروع المندمج لتحسين الوضع البيئي ببحيرة بنزرت
- مشروع تطهير مدينتي تيبار وتاكلسة
- برنامج تطهير المناطق الريفية –القسط الرابع–
- برنامج النجاعة في الطاقة
- المشروع السادس لتطهير الأحياء الشعبية
- برنامج تحسين نوعية المياه المعالجة – القسط الثاني

الميزانية على المدى المتوسط:

1.تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027)

الوحدة: م د

البيان	إنجازات 2023	2024 (قانون المالية)	التقديرات		
			2025	2026	2027
1-ميزانية الإستغلال	**388,4**	**519,9**	**544,4**	**606,3**	**640,5**
منها: -منحة بعنوان التدخلات (نفقات التدخل العمومي)	18,5	19,5	20,15	22,2	24,4
منحة توازن في إطار لزمة	-	48,0	48	86	93
2-ميزانية الإستثمار	**273,1**	**383**	**422**	**901**	**1009**
منها : - العمليات المالية للدولة (منحة بعنوان التطهير)	109	111	112,18	161	180
- مشاريع الربط الخارجي للمناطق الصناعية والمقاسم السكنية			2	14	23
منحة التوازن (لتسديد أصل الدّين)	**91,1**	**156**	**188,4**	**214,1**	**196,5**
مجموع النفقات على موارد الدولة	**218,6**	**334,5**	**370,73**	**497,3**	**516,9**

ملاحظة: تقديرات منحة التوازن في إطار عقود اللزمة لسنتي 2026 و2027 تمّ ضبطها بصفة تقريبية، والديوان بصدد إعداد ملفّ حول السيناريوهات المقترحة لتحقيق التوازنات المالية للديوان تبعا لعدم الزيادة في معاليم التطهير لسنتي 2023 و2024 وانخفاض كميات المياه المستهلكة ودخول عقد اللزمة حيز الاستغلال الفعلي.

بطاقة عدد2 الفاعل العمومى : وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلى

I- التعريف :

1. **النشاط :**حماية الشريط الساحلي و المنظومات البيئية البحرية
2. **مرجع الإحداث :**القانون عدد 72 لسنة 1995 المؤرخ في 24 جويلية 1995
3. **مرجع التنظيم الإداري و المالي :**النظام الأساسي بمقتضى الأمر عدد 3214 لسنة 2009 المؤرّخ في 27 أكتوبر 2009
4. **تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة ووكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي:** جوان 2018 للفترة 2018-2020.

عقد الأهداف للفترة 2023-2025 في طور استكمال إجراءات الإمضاء بعد مصادقة المجلس الإستشاري للوكالة.

I I -الإستراتيجية و الأهداف:

1-الإستراتيجية :

تتمثل التوجهات الاستراتيجية لوكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي و التي تتوافق مع استراتيجية البرنامج في المحاور التالية:

- **المحور الإستراتيجي الأول:** رصد تطوّر الأنظمة البيئية الساحلية والبحرية ووضع واستغلال الأنظمة المعلوماتية والجغرفة الرقمية للمساعدة على أخذ القرار من خلال استعمال تكنولوجيات حديثة بمرصد الشريط الساحلي.

- **المحور الإستراتيجي الثاني:** المحافظة وصيانة المنظومات البيئية الساحلية والبحرية والتصرف المستدام فيها.

- **المحور الإستراتيجي الثالث:** تثمين وتأهيل الواجهات الساحلية البحرية للبلاد التونسية.

- **المحور الإستراتيجي الرابع:** إحكام التصرف في الملك العمومي البحري من خلال تكثيف عمليات المراقبة الدورية والمتواصلة للشريط الساحلي ومراجعة معاليم الإشغال الوقتي واللزمات.

- **المحور الإستراتيجي الخامس:** استصلاح وحماية الشريط الساحلي من الانجراف الساحلي ومن التغيرات المناخية من خلال الحلول التقليدية والتقنيات الحديثة واللينة.

- **المحور الإستراتيجي السادس:** دعم أنشطة التوعية والتربية البيئية والتحسيس لمستعملي المنظومات البيئية الساحلية والبحرية من خلال الشراكة مع المجتمع المدني

2. الأهداف الإستراتيجية :

- الهدف الأول: دعم نظام المعلومات والمساعدة على أخذ القرار SIAD
- الهدف الثاني : الهدف الاستراتيجي الثاني استكمال تجميع ورصد ومعالجة المعطيات وتطعيم قواعد البيانات الجغرافية
- الهدف الثالث: التحديد الجغرافي الرسمي للشريط الساحلي
- الهدف الرابع: إعداد الدراسات وأمثلة التصرف في المنظومات البيئية الساحلية والبحرية وتجسيمها
- الهدف الخامس: إحداث المحميات البحرية والساحلية.
- الهدف السادس: المساهمة الفنية و/أو المالية لانجاز الفسح الشاطئية بالشراكة مع البلديات
- الهدف السابع: رقمنة إدارة التصرف في الملك العمومي البحري والتنسيق بين الجهات
- الهدف الثامن: حوكمة التصرف في الملك العمومي البحري
- الهدف التاسع: استكمال دراسات مشاريع حماية السواحل وإنجازها
- الهدف العاشر: تأهيل الشواطئ
- الهدف الحادي عشر: استكمال وضع برامج وقائية لحماية الأجزاء الممكنة من الشريط الساحلي
- الهدف الثاني عشر: التحسيس والتوعية والتربية البيئية.

3.تدخلات الفاعل العمومي:

أهم الإستثمارات و المشاريع التي ستتولى الوكالة تنفيذها لبلوغ الأهداف الموكولة إليها و المساهمة في تحقيق أداء البرنامج:

- حماية الشريط الساحلي من الإنجراف البحري:
  - استكمال إنجاز أشغال جنوب القنطاوي
  - انطلاق إنجاز أشغال كرنيش بنزرت (7كم)

- انطلاق إنجاز أشغال حماية الشريط الساحلي الممتد من الميناء التجاري بسوسة الى سقانص المنستير وشاطئ القراعية من الانجراف البحري الممول جزئيا عن طريق هبة من التعاون التونسي الألماني،
- انطلاق إنجاز أشغال شاطئ قرطاج إلى حلق الوادي
- انطلاق إنجاز أشغال قمرت إلى قرطاج (8كم)
- مواصلة إنجاز مشاريع الصيانة الموسمية بالتغذية الاصطناعية بالرمال لبعض الشواطئ العمومية

- مواصلة إنجاز برنامج التنظيف الآلي للشواطئ: مواصلة إنجاز أشغال غربلة الرمال وتمشيطها بصفة دورية لأهم الشواطئ العمومية والسياحية التي تشهد إقبالا متزايدا من قبل المصطافين.

- مواصلة تركيز مرصد الشريط الساحلي و ذلك ب :

- وضع نظام معلومات جغرافية دقيق لرقمنة و التصرف ومراقبة الملك العمومي البحري واقتناء إحداثيات كل علامات تحديد الملك العمومي البحري المحددة جغرافيا géo référencées coordonnées DPM

- تحيين دراسة نظام متابعة مصادر التلوث بالنفايات السائلة بالشريط الساحلي

- استكمال دراسة إعداد مؤشرات متابعة البيئة الساحلية

- اقتناء صور جوية ذات ثلاث أبعاد لأربعة تواريخ مختلفة قصد رصد مدى تطور بعض المؤشرات

- إعداد دراسة جرد للمنشآت المتواجدة بالملك العمومي البحري

III-الميزانية على المدى المتوسط:

1-تقديرات الميزانية على المدى المتوسط 2025-2027

(بحساب أ د)

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	التقديرات 2026	التقديرات 2027
1- ميزانية التصرف	**6015**	**6380**	**8 770**	**8050**
منها:				
-منحة بعنوان التأجير	5730	5980	6550	6800
-منحة بعنوان التسيير	285	400	1220	1250
2- ميزانية الإستثمار	**6025**	**16950**	**67 970**	**76 800**
منها:				
-التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي و الاجتماعي	125	150	160	180
- دعم الإستثمار في المشاريع و البرامج التنموية و كذلك لتسديد القروض و التوازن المالي و تطوير و إعادة هيكلة المؤسسة)	5900	13800	52 970	61 800
-دعم الإستثمار في المشاريع و البرامج التنموية بتمويل رسكلة دين	-	3000	15000	15000
المجموع	**12040**	**23330**	**76 900**	**86 030**

البيانات	تقديرات 2025
نفقات التأجير(*)	5,7
نفقات التسيير	0,45
نفقات التدخلات	0,1
نفقات الإستثمار	10,18
الـمجـموع 1 : دون إعتبار الهبات	16,43
الهبات	16,8
موارد ذاتية	1
المجموع 2: بإعتبار الهبات	34,23

(*) : بدون احتساب الإنعكاس المالي للإنتدابات 2025

بحساب م د

بطاقة عدد 3:الفاعل العمومي: الوكالة الوطنية لحماية المحيط

I- التعريف :

1.النشاط الرئيسي :المراقبة و المتابعة و الوقاية من التلوث

2.مرجع الإحداث :قانون إحداث عدد91 لسنة 1988 مؤرخ في 1988/08/2

3.تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة و الوكالة :2007-2009

II-الإستراتيجية و الأهداف :

- **1.الإستراتيجية:**

تساهم الوكالة الوطنية لحماية المحيط في تنفيذ توجهات وسياسات وزارة البيئة من خلال برنامج "البيئة وجودة الحياة"،

كما تندرج الأولويات الإستراتيجية للوكالة الوطنية لحماية المحيط ضمن توجهات المخططات التنموية ومتطلبات الدستور الجديد الذي أقرّ ضمان الحق في بيئة سليمة ومتوازية،وتتمحور أولويات تدخّل الوكالة الوطنية لحماية المحيط حول المحاور التالية:

- **المحور الأوّل: مقاومة مصادر التلوث والضرر وتدهور المحيط عبر تطوير آليات الوقاية من التلوث**
  - تطوير منظومة التقييم البيئي
  - تدعيم منظومة متابعة الأوساط الطبيعية
- **المحور الثاني: تعزيز المراقبة العلاجية لكل مصادر التلوث**
  - تدعيم منظومة مراقبة الأنشطة الملوثة
  - تدعيم دور الوكالة في الإحاطة الفنية في مجال إزالة التلوث

- **2. إستراتيجية الأهداف:**

تقديم الأهداف الخصوصية:

الهدف 1: حماية الأوساط الطبيعية.
الهدف 2: تطوير الوعي البيئي والنهوض بالتربية البيئية.
تفسيرالأهداف:

الهدف 1: حماية الأوساط الطبيعية

الهدف الفرعي:1-1-تحسين جودة الحياة والبيئة :

إن الحفاظ على مواردناالطبيعية يعد ضرورة ليس فقط للحفاظ على التوازن الطبيعي ولكن أيضًا للحفاظ على السلامة الاقتصادية وضمان جودة الحياة للمواطنين، وعلى الرغم من ذلك توجد عدة المخاطر رئيسية كالتغيرات المناخية وضغوطات مختلف الانشطة الاقتصادية والاجتماعية،وهو تعد ما تهديدا مباشرا لإستدامة مواردنا الطبيعية خاصة المياه والنظم الاكولوجية.

وإعتبارالاهميةحماية مواردنا الطبيعية كالأوساط الطبيعية والغاباتوالمساحات المحمية والشريط الساحلي، من التدهور أولت الدولة التونسية عبر مؤسساتها الاهمية القصوى عبر برامجها، حيث تضطلع الوكالة الوطنية لحماية المحيط بمتابعة الأوساط الطبيعية، وتحسين نوعية الوسط الطبيعي عبر القيام بالأنشطة التالية:

- متابعة الوضعية البيئية للأوساط الطبيعية عبر شبكات مختصة (شبكة متابعة نوعية الهواء وشبكة متابعة الأوساط المائية والتربة) والحملات الميدانية.
- متابعة استدامة التنمية ونوعية الحياة عبر سلسلة من المؤشرات يشرف على تطويرها وتحيينها المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة.
- تنفيذ برنامج المتابعة العلمية لمنظومة إشكل.

1-2- مقاومة التلوث الصناعي بالأقطاب الصناعية الكبرى :

- **تنفيذ برنامج القضاء على المواد المستنزفة لطبقة الأوزون**.

تشرف الوكالة على إنجاز برنامج القضاء على المواد المستنزفة لطبقة الأوزون (HCFC) في إطار اتفاقية فيينا وبروتوكول مونريال.

- **تدعيم المراقبة البيئية:**

تتعهد الوكالة حسب القوانين والأوامر المتعلقة بنشاطها، بمقاومة كلّ مصادر التلوّث وجميع أشكال تدهور المحيط ومراقبة ومتابعة المخلّفات الملوّثة والتجهيزات المخصّصة لمعالجتها.حيث تساهم هذه الآلية في تشخيص ورفع المخالفات البيئية بالاعتماد على المواصفات الوطنية طبقا لأحكام القانون المحدث للوكالة وكذلكالأمر عدد 2273-1990 بتاريخ 25 ديسمبر 1990 والمتعلق بضبط النظام الأساسي للخبراء المراقبين التابعين للوكالة الوطنية لحماية المحيط.

كما تقوم الوكالة الوطنية لحماية المحيط:

- ببرمجة وتنفيذ حملات مراقبة جهوية وقطاعية دورية لمدّة أسبوع من كلّ شهر بهدف تعزيز المراقبة البيئية خاصة بالجهات التي تشهد كثافة للأنشطة الملوثة

- وتغطية القطاعات والأنشطة الأكثر تلويثا للمحيط
- وقيس لملوثات الهواء من المصدر للمؤسساتذات أولوية التدخلبكامل تراب الجمهورية
- كما يتم القيام خلال هذه الحملات بمتابعة دقيقة للأوضاع البيئية للأودية الاكثر هشاشة بالجهات
- وبتدخلات ترمي إلى مجابهة ظاهرة التصرف العشوائي في النفايات الخطرة وغيرها.
- مراقبة التلوث الصناعي وتجهيزات المعالجة والتطهير قصد ضبط مصادر الإزعاج والإخلال بسلامة البيئة وبجودة حياة المواطن.

وتخص المراقبة:

- مراقبة القطاعات ذات النشاط الموسمي،
- رفع المخالفات البيئية،
- متابعةالالتزامبالاتفاقيات وعقود البرامج،
- متابعة الشكايات البيئية،
- التدخل في حالات حوادث التلوث.

- **تدعيم دور الوكالة في الإحاطة الفنية في مجال إزالة التلوث:**

تمثل مقاومة التلوث الصّناعي الوسيلة العلاجية في نشاط الوكالة، وذلك قصد حماية البيئة من التلوث الصادر عن الوحدات الصّناعية الموجودة والتي لم تتجهز بمعدات لمعالجة النفايات الناتجة عن نشاطها.

وفي هذا الإطار تتدخل الوكالة في حالة معاينة مخالفة بيئية حرّر في شأنها محضر مخالفة ثمّ تمّت بشأنها عملية صلحيه مع الوكالة، بطلب المؤسسة أو تبعا لمطلب مباشر منه. وتقوم الوكالة بالإحاطة الفنية بالصناعيين لإزالة التلوث ورفع المخالفة

- كما تقوم الوكالة دراسة ملفات صندوق إزالة التلوث وتقييم دراسات الحد من التلوث : التي يتقدم بها الصناعيون لتسوية الوضعية البيئة لمؤسساتهم.و ذلك في إطار تدخلات الوكالة للحد من التلوث الناجم عن الأنشطة الاقتصادية حيث تقوم الوكالة بالتقييم والمصادقة على الدراسات الفنية لإزالة التلوث أو الحد منه والتي يتم إيداعها من قبل الصناعيين بصفة طوعية لتركيز معدات للحد من التلوث أو في إطار تنفيذ اتفاقيات لإزالة التلوث انجرت عن جلسات الصلح مع الوكالة، بخصوص محاضر المخالفات البيئية المرفوعة ضدهم أو للإنخراط في منظومات للجودة.

الهدف2: تطوير الوعي البيئي و النهوض بالتربية البيئية:

يتمثل هذا الهدف في نشر الثقافة البيئية لدى المواطن بصفة عامة وغرس مقومات المواطنة البيئية لدى الناشئة بصفة خاصة وتفعيل الشراكة بين المدرسة والمحيط ضمانا لتربية سليمة من أجل تنمية مستدامة ويتم ذلك خلال:

- تنفيذ برنامجالقافلة البيئية داخل المؤسسات التربوية.
- تنشيط نوادي البيئة داخل المؤسسات التربوية ودور الثقافة والشباب.
- القيام بدورات تكوينية لفائدة المربين والجمعيات ومنشطي نوادي البيئة ورجال الاعلام.
- تنظيم مسابقات وطنية في مجال التربية البيئة.
- إعداد أدوات ووسائل بيداغوجية في مجال التربية البيئية.

مؤشرات قيس الآداء وأهم الأنشطة:

تساهم الوكالة الوطنية لحماية المحيط في تجسيم سياسات الوزارة وتوجهاتها الإستراتيجية من خلال برنامج البيئة وجودة الحياة، المتمثل في الوقاية من المخاطر والأضرار وبرنامج إستدامة التنمية من خلال تنمية الحس البيئي ونشر الثقافة البيئية والنهوض بالتربية من أجل التنمية المستدامة.
تم إعتماد المؤشرات التالية لقيس تحقيق الأهداف:

الهدف1: حماية الأوساط الطبيعية.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات		تقديرات			
		2022	2023	2024	2025	2026	2027
المؤشر: نسبة المطابقة للمواصفات بالنسبة لنوعية الهواء	نسبة	%90	%90	%90	%90	%90	%90
المؤشر: مراقبة الأنشطة الملوثة: عدد عمليات مراقبة الأنشطة الملوثة	عدد	5000	5500	6000	5500	5500	5500
عدد دراسات إزالة التلوث.	عدد	300	350	350	350	350	350
المؤشر: نسبة التخفيض في الكميات الموردة من مواد "HCFC".	نسبة	%40	%40	%40	%40	%40	%40

الهدف 2: المساهمة في تطوير الوعي البيئي والنهوض بالتربية البيئية.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات		تقديرات			
		2022	2023	2024	2025	2026	2027
المؤشر1.3.1.2: عدد المنتفعين بالدورات التكوينية والأنشطة التوعوية في مجال التربية البيئية.	عدد	1500	1500	1500	1500	1500	1500
المؤشر 2.3.1.2: عدد المؤسسات التربوية التي انتفعت بتدخلات ميدانية في مجال البيئة والتنمية المستدامة.	عدد	100	100	100	100	100	100

III- الميزانية على المدى المتوسط :

1-تقديرات الميزانية على المدى المتوسط(2025-2027): **(بحساب م. د)**

البيان	انجازات 2023	ق م 2024	تقديرات		
			2025	2026	2027
ميزانية التصرف	**18,634**	**20,520**	**20,240**	**20,700**	**21,200**
-منحة التأجير	15,146	16,500	16,000	16,100	16,400
-منحة بعنوان التسيير	3,401	3,570	3,970	4,200	4,400
-منحة بعنوان التدخلات	0,087	0,450	0,270	0,400	0,400
ميزانية الإستثمار (منها لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الإستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة)	**0,554**	**1,600**	**1,115**	**3,720**	**3,720**
-على موارد الهبات الخارجية	**1,308**	**1,680**	**0,770**	**0,908**	**0,000**
المجموع	**20,496**	**23,800**	**22,125**	**25,328**	**24,920**

بطاقة عدد 4 الفاعل العمومي: الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات

I- التعريف :

.النشاط الرئيسي: التصرف في النفايات

2.مرجع الإحداث : الأمر عدد 2317 لسنة 2005 المؤرّخ في 22 أوت 2005 والمنقح بالأمر الحكومي عدد 603 لسنة 2017 المؤرخ في 16 ماي 2017

3.تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة والوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات:

آخر عقد أهداف ممضى بين الوزارة والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات يخص الفترة 2018-2020،

تم إعداد مشروع عـــقد أهداف الوكالة الوطنية للتصـــــرف في النفايات لســـنوات 2023-2025.

II- الإستراتيجية و الأهداف :

1.الإستراتيجية:

تتمثل التوجهات الإستراتيجية لوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات والتي تتنزل في إطار إستراتيجية البرنامج في المحاور التالية:

المحور الأول: تطوير أليّات ووسائل التصرّف المستدام في النفايات المنزليّة المشابهة،

المحور الثاني: إرساء ودعم انتقال مرن ومستدام نحو تركيز منشآت رسكلة وتثمين النفايات؛

المحور الثالث: دعم قطاع التصرّف في النفايات الصناعيّة والخاصّة وترشيد استغلال منشآت التصرّف فيها.

2.الأهداف الإستراتيجية:

تحديد الأهداف الخاصة بالفاعل العمومي والتي تندرج في إطار مساهمته في تحقيق أداء السياسة العمومية:

-تطوير وتدعيم منشآت التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة ،

- تقليص النفايات من المصدر عبرالتشجيع على التثمين والرسكلة،

- إستصلاح المصبات العشوائية والقضاء على النقاط السوداء،

- ضمان التصرف الملائم في النفايات الصناعية والخاصة من خلال معالجة هذه النفايات بالمنشآت المنجزة والرفع من نسبة النفايات الصّناعية والخاصّة التي يتمّ معالجتها.

3.تدخلات الفاعل العمومي:

سيتم العمل على مواصلة مشاريع توسعة وحدات المعالجة المستغلة وإستكمال إنجاز مراكز التجميع والنقل وتحسين منظومة التصرف في النفايات المنزلية عبر برمجة إنجاز وحدات المعالجة والتثمين وغلق وإستصلاح المصبات العشوائية وتأهيل وحدات معالجة النفايات الصناعية والخاصة وتطوير منظومات محدثة ووضع منظومات جديدة للتشجيع على تثمين النفايات ورسكلتها.

III-الميزانية على المدى المتوسط:

الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

البيان	إنجازات 2023	2024	التقديرات		
			2025	2026	2027
ميزانية التصرف	**26965**	**29348**	**29729**	**27746**	**33302**
منها:					
-منحة بعنوان التأجير من صندوق مقاومة التلوث	**23158**	**25477**	**25532**	**26808**	**28684**
-منحة بعنوان التسيير من صندوق مقاومة التلوث	**3807**	**3871**	**4197**	**4407**	**4618**
ميزانية الإستثمار (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي و الاجتماعي و دعم الإستثمار في المشاريع و البرامج التنموية و كذلك لتسديد القروض و التوازن المالي و تطوير و إعادة هيكلة المؤسسة)	**26850**	**15500**	**7200**	**300000**	**300000**
المجموع	**53815**	**44848**	**36929**	**327746**	**333302**

بطاقة عدد 5 الفاعل العمومي: مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة

I-التعريف :

والتقنيات ومنظومات وبحوث لأقلمة ونقل التكنولوجيا حسب الحاجيات الخصوصية وتشجيع الابتكار عبر مصاحبة بعث المؤسسات البيئية المجددة

2.مرجع الإحداث: أحدث مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة سنة 1996 بموجب القانون عدد 25 لسنة 1996 المؤرخ في 25 مارس 1996 وهو مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية يخضع لإشراف وزارة البيئة.

3.تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي:

تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي : 6 جويلية 2018 للفترة 2018-2020

في طور الاعداد والدرس مشروع عقد اهداف مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة 2023-2025 بالتنسيق مع وزارة البيئة واللجنة المكلفة وفق منشور اعداد عقد اهداف 2023-2025

II- الإستراتيجية و الأهداف :

1.الإستراتيجية:

مواكبة التطورات والتجديد في كل المجالات البيئية من تكنولوجيات والتقنيات ومنظومات وبحوث واستحثاث نسق نقل التكنولوجيا وبعث المؤسسات الخضراء المجددة. يسعى المركز الى إنجاح تحسين تموقعه واحكام إنجازه لمهامه الأساسية وخاصة منها التحويل والتجديد التكنولوجي في الميدان البيئي من أجل المساهمة في تركيز التكنولوجيات الجديدة لمعالجة الإشكاليات البيئية ومساندة الفاعلين من صناع القرار وصناعيين وسلطة محلية ومجتمع مدني وخبراء وأكاديميين للنهوض بالقطاعات في إطار المساهمة في ترسيخ مسارات التنمية المستدامة. ترتكز إستراتيجية المركز على ثلاثة محاور كبرى الآتي ذكرها:

- ✓ **المحور الأول : الانتقال الايكولوجي عبر التجديد في التكنولوجيات والتقنيات البيئية والتشجيع على تبنيها**

- ✓ **المحور الثاني : النهوض بالمهن الخضراء**
- ✓ **المحور الثالث: الانفتاح على الشراكات الاستراتيجية لتبادل الخبرات المعارف والترويج للتكنولوجيات الخضراء**

2-<u>الأهداف الإستراتيجية</u>: تحديد الأهداف الخاصة بالفاعل العمومي والتي تندرج في إطار مساهمته في تحقيق أداء السياسة العمومية

- ✓ **الهدف الاستراتيجي الأول:** تدعيم الإبتكار والتجديد التكنولوجي وإرساء أسس الإقتصاد الدائري كحلول متجددة أمام الإشكاليات البيئية المطروحة للحد من تداعيات التغيرات المناخية
- ✓ **الهدف الاستراتيجي الثاني:** تدعيم ريادة الأعمال ومصاحبة الشبان صاحبي الشهادات العليا لبعث مشاريع خضراء حسب الخصوصيات المحلية والإندماج في الدورة الإقتصادية
- ✓ **الهدف الاستراتيجي الثالث:** تدعيم الشراكات الاستراتيجية للمركز على الصعيدين الوطني والدولي للإرتقاء بمجالات تبادل الخبرات والمعارف وتطوير دور المركز كمنصة رصد أحدث التكنولوجيات البيئية وتثمين اعمال البحث العلمي للحد من التغيرات المناخية وتدعيم الاقتصاد الدائري وريادة الاعمال

➢ **الاطار العام لتدخلات مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة :**

تندرج تدخلات مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة ضمن برنامج البيئة والتنمية المستدامة تحت إشراف وزارة البيئة وهي تنطوي تحت التوجهات الوطنية 2023-2025 و كذلك تحت الاهداف المرسومة بالاستراتيجية الوطنية للانتقال الايكولوجي.

- ✓ يساهم مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة في تحقيق الاهداف المنبثقة من توجهات المخطط الوطني التنموي:

- **الرهانات الكبرى للفترة 2023-2025:** " تعزيز الانتقال الرقمي والطاقي والتأقلم مع التغيرات المناخية"

- **أولويـــات الفتـــرة القادمـــة:** " تشـجيع الأنشـطة الواعـدة والمجّـددة ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع"
- **خيـارات رؤيـة 2035 علـى الصـعيد الـوطني:**" منـوال تنمـوي جديـد يرتكز على التجديد والإدماج والاستدامة
- كما يساهم في تحقيق اهداف الاستراتيجية الوطنية للانتقال الايكولوجي
- **الحوكمـــة والتمويـــل:** المنظومـات المعلوماتيـة والمسـاعدة علـى أخـذ القـرار ، الحوكمـة المؤسسـاتية، التخطـيط المنـدمج للبيئـة وللفضـاء الترابـي، مشـاركة المـواطن فـي أخـذ القـرار، آليـات التمويـل والأدوات الاقتصـادية، التعاون الدولي
- **التغيـرات المناخيـة:** الحـد مـن الانبعاثـات: تقلـيص كثافـة الكربـون، تـأقلم القطاعات والأوساط والمواطن، تقوية طاقة التكيف مع المخاطر
- **المـوارد الطبيعيـة والمنظومـات الإيكولوجيـة :** التصـرف المسـتدام فـي الموارد الطبيعية، تأهيل وإحياء المنظومات الإيكولوجية
- **الاسـتهلاك والإنتـاج النظيـف ومقاومـة التلـوث:** منـع ومراقبـة التلـوث، إزالـة التلـوث بالمنـاطق السـوداء واستصـلاح المواقـع الملوثـة، دعـم سـلوكيات الاسـتهلاك المسـتدام علـى مسـتوى المـواطن والإدارة، دعـم الإنتـاج النظيـف: منظومـة الإنتـاج وكفـاءة الموارد، وضـع خطـة عمـل وطنيـة للصـحة والبيئـة بمـا ذلـك الدراسـات الوبائيـة ومتابعـة الوضـع الصـحي للمـوطنين المعرضـين للتلوث
- **ثقافـة علـوم ومعـارف: تنميـة المعـارف العلميـة والتقنيـة :** دعـم ثقافـة التحـول التكنولـوجي، والنهـوض بـالتكوين فـي الميـادين البيئيـة وبـالمهن الخضراء مع تعزيز الاتصال: التربية والتحسيس

3-تدخلات الفاعل العمومي:

تتمثـل أهـم الإسـتثمارات و المشـاريع التـي سـيتولى المركـز تنفيـذها خـلال سـنة 2025 لبلوغ الأهداف الموكولة إليه و المساهمة في

تحقيق أداء البرنامج في ما يلي :

 برنامج البحث والتجديد

يضم هذا البرنامج المشاريع التالية:

 مشروع تركيز نظام وطني لرصد و نقل والتثبت من التكنولوجيات البيئية بالمركز

تركيز نظام وطني لرصد و تحويل والتثبت من التكنولوجيات البيئية يتم الشروع فيه عبر انجاز دراسة يقع الاعتماد عليها لتحديد

المراحل المستقبلية للمشروع وتقييم إمكانيات السوق واحتياجاته من التكنولوجيات وتحديد الجهات الفاعلة الرئيسية في عملية

التحقق، و تحديد الوثائق الرئيسية التي سيتم تقاسمها ونقلها والإجراءات و المعدات الأزمة لتركيز نظام للتثبت من التكنولوجيات.

 مشروع تثمين نتائج البحث العلمي وإرساء منظومة وطنية للتجديد والتحويل التكنولوجي البيئي

يهدف المشروع الى اعطاء اولوية لمجال تثمين اعمال البحث العلمي في المجال البيئي لرصد تقنيات وتكنولوجيات حديثة منبثقة

من اعمال البحث العلمي من خلال إنجاز الدراسة لتثمين نتائج البحث العلمي وإرساء منظومة وطنية للتجديد والتحويل التكنولوجي

البيئي والاستفادة من مخرجاتها وتحديد الفرص المتاحة للمركز لتطوير أنشطته ذات العلاقة بالتحويل التكنولوجي وتثمين نتائج

البحث العلمي. ستفضي الدراسة الى ضبط خطة عمل على المدى القصير والمتوسط والطويل للمركز لتعزيز دوره في مجال نقل

التكنولوجيا على المستوى الوطني والعالمي وتحديد الحاجيات من إنتداب المختصين وتهيئة الفضاءات وتركيز الشبكات وتطبيق

خطة العمل

 تركيز منظومة فاعلة لتثمين أشغال البحث من بنية تحتية وخبراء ومعدات لتدعيم سبل التجديد بالمركز في اطار مواصلة

تنفيذ مشاريع مشتركة مع هياكل البحث العلمي والعمل المشترك مع الباحثين في اطار تثمين اعمال البحث

 مصاحبة الباحثين على انجاز ابحاث علمية و مساعدتهم على نشرها في مجلات علمية عالمية. في مجال البيئة

والتغيرات المناخية و التى تهتم بالتخفيض من استعمال المواد الأولية أو رسكلة المواد.

 القيام بالتكوين التطبيقي للمتخرجين الجدد في ميدان البيئة على سبيل الذكر ولا الحصر تحليل المياه والنفايات و مراقبة

جودة الهواء والتصرف المستدام في النفايات الصلبة بمعالجة النفايات الخطرة وأخذ العينات ومعاينة النفايات المنزلية.

 ارساء منظومة التصرف حسب التجديد بادارة التحويل التكنولوجي وفق NT110500 والشروع في توسعة منظومة

التجديد على بقية انشطة المركز

 برنامج التحويل والتجديد التكنولوجي

يهدف هذا البرنامج إلى رصد وانتقاء احدث التكنولوجيات والعمل على ايجاد حلول لاشكاليات بيئية قطاعية او محورية بتنفيذ

مشاريع التالية:

 بعث شبكات تكنولوجية وإعتماد مناهج التجديد الإيكولوجي في القطاعات ذات الأولوية بالنظر إلى سلسلة قيم المنتجات:

تهدف هذه الشبكات إلي تعزيز العلاقات بين القطاعات الصناعية مع جل الأطراف المتداخلة في مجال نشاطها وخاصة منهم

الخبراء المحليين والعالميين ومؤسسات البحث العلمي بهدف دراسة المشاكل البيئية التي يعاني منها المصنع التونسي والبحث عن

تكنولوجيات بيئية حديثة لحل هذه المشاكل واعتماد الشبكات التكنولوجية كوسيلة للتحويل التكنولوجي ويعمل المركز على مزيد

التقدم في حل الاشكاليات البيئية القطاعية مع هل القطاع (شبكة الاسمنت، شبكة البناء الايكولوجي..) واحداث شبكات تكنولوجية
جديدة كالشبكة التكنولوجية للمرجين...

 تركيز وحدة يقظة تكنولوجية

تهدف الى تعزيز قدرة مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة على نقل التقنيات المبتكرة في مجال البيئة من خلال إنشاء نظام يقظة
لرصد ومراقبة كل التقنيات البيئية الجديدة على المستوى الوطني والعالمي
 تدعيم الطاقات المتجددة وتنفيذ مخطط التدقيق الطاقي وترشيد استهلاك الماء

تنفيذ مشاريع نموذجية على الصعيد الوطني لنقل أحدث التكنولوجيات حسب الحاجيات الخصوصية المحلية:
 برنامج التطهير الريفي وتبني تكنولوجيات جديدة: المعالجة بإعتماد النباتات:
يهدف الى تعميم تقنية معالجة مياه الصرف الصحي باعتماد النباتات المائية على مختلف الطبقات المناخية بالبلاد وإلى تحسين
نوعية الحياة في المناطق الريفية قليلة العدد (اقل من 3000 ساكن) وحماية الوسط الطبيعي المتلقي للمياه المستعملة عبر تركيز
شبكات تجميع ومحطات لتطهير المياه بإستعمال النباتات المائية وتثمين المواد الثانوية للتطهير (مياه صالحة للري، حمأة وفضلات
النباتات كسماد بعد تخميرها، ونباتات يمكن تثمينها في الصناعات التقليدية)
 برنامج التأهيل البيئي للمؤسسات وتركيز مقومات الاقتصاد الأخضر للحد من أثار التغيرات المناخية
 يهدف البرنامج الى توفير تكنولوجيات ومنظومات بيئية حديثة ذات قيمة مضافة لفائدة المؤسسات الاقتصادية والسياحية

، ومساندتها فنيا لتركيزها ولتأهيلها بيئيا بالتحكم والتصرف الأمثل في النفايات والحد من التلوث من المصدر وترشيد استهلاك
المواد الأولية مما يقلص من تأثيرات أنشطتها على المحيط ويدعم الإنتاج والإستهلاك الأنظف والانتقال نحو اقتصاد أخضر ذانجاعة اقتصادية و اجتماعية أفضل

- إرساء مقومات الإقتصاد الدائري من خلال مساندة المؤسسات على اعتماد التصميم الإيكولوجي وتحليل دورة حياة

المنتوج والبصمة البيئية للمنتجات للحد من الاثر السلبي على البيئة لاساليب وطرق الانتاج

3

- التقليص والحد من الانبعاثات الغازية الدفيئة الناجمة عن النشاط الصناعي للمؤسسات
- مساندة المؤسسات في القيام بالتحاليل بيئية للتطابق مع القوانين والمواصفات

القيام بالتحاليل البيئية لتقييم المطابقة مع القوانين والمواصفات البيئية

- برنامج تكوين ومصاحبة الشبان لبعث مشاريع خضراء

يهدف هذا المشروع إلى تدعيم قدرات الشبان من أصحاب الشهادات العليا من أجل تسهيل اندماجهم في المنظومة التشغيلية وإيجاد
فرص عمل في مجال المهن الخضراء أو العمل للحساب الخاص وبعث مشاريع بيئية مبتكرة وذلك حسب الخصوصيات البيئية
والإيكولوجيّة للجهات التي ينتمون إليها وحاجيات النسيج الإقتصادي على المستوى المحلي والجهوي

- مكوّنة التكوين وتدعيم القدرات في مجال بعث مشاريع خضراء
- مكوّنة: التكوين في مجال المهن الخضراء لفائدة أصحاب الشهادات العليا

 مكوّنة: المصاحبة في مجال المهن الخضراء لفائدة أصحاب الشهادات العليا: مصاحبة باعثي المشاريع في محضنة
المركز او في اطار مشاريع المركز
 برنامج التكوين واالتحسيس والاتصال في مجال الاقتصاد الأخضر والتغيرات المناخية
 مشروع تكوين المستشارين البيئيين والذي يهدف إلى إنشاء حوكمة بيئية محلية ذات جودة عالية ودعم مسار
اللّامركزية من خلال تدعيم قدرات الجماعات المحلية في تنفيذ البرامج البيئية وتيسير الحوار المجتمعي التشاركي والتدريب على
إتباع مفاهيم وتقنيات الاتصال والتواصل البيئي والمصاحبة على التغيير الإقليمي
 مشروع تكوين وتدعيم القدرات الوطنية للخبراء المختصين والمهنيين في الإختصاصات البيئية المستجدة قصد
تطوير الاقتصاد الأخضر واعتماد التكنولوجيات الحديثة في التصرف في الموارد الطبيعيّة والتأقلم مع التغيرات المناخية لضمان
حق الأجيال القادمة.
 التحسيس للنهوض بالإقتصاد الاخضر والمهن الخضراء
 برنامج وضع منظومة خدمات عن بعد و التكوين عن بعد E-learning للنهوض بالاقتصاد الاخضر والمهن الخضراء
تطوير الرقمنة والخدمات عن بعد وفقا للبرنامج المفصل الوارد بجذاذة المشروع ولتعهدات المركز مع وزارة البيئة في مجال تطوير الرقمة
 التكوين عن بعد إلى تعزيز قدرات المركز في مجال التكوين من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال
ومواكبة التحولات الرقمية في هذا الميدان، حيث تمكن هذه التقنية من الضغط على كلفة التكوين واستقطاب عدد أوفر من
المشاركين على الصعيدين الوطني والدولي وضمان استمرارية نشاط التكوين طوال السنة.

 تحسين خدمات بوابة المركز والنهوض بالرقمنة ووضع خدمات عن بعد لتبسيط الاجراءات للحرفاء والمنتفعين
بالخدمات او البرامج للنهوض بالإقتصاد الاخضر والمهن الخضراء
 تنفيذ مشروع تعزيز النظام البيئي للأعمال الخضراء في بلدان الجوار الجنوبية من خلال تأثير الشبكة والتعلم
من الأقران من أجل نمو أخضر مستدام مع المنظمة النيرلندية في إطار برنامج تمويل» SPARK دعم منظمات
دعم الأعمال« المدة: 3 سنوات 2024–2026
 يهدف المشروع إلى بناء قدرات منظمات دعم الأعمال (BSOs) في مجال الاقتصاد الأخضر والدائري وبناء قدرتها
على العمل، من أجل تعزيز الانتقال إلى اقتصاد أخضر شامل ودعم الأعمال الخضراء وتحفيز التنمية الاقتصادية
المستدامة.
تعمل منظمات دعم الأعمال (BSOs) هذه كميسر للنظام الإيكولوجي وسيتم دعمها لتعزيز نظم الاستهلاك والإنتاج
المستدامين من أجل سد الفجوة بين المستوى السياسي (اللإقتصاد الكلي) ومستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة
(الإقتصاد الجزئي).
 تنفيذ مشروع مبادرة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لدعم المشاريع الخضراء في
الجمهورية التونسية "تنظيم ومتابعة وتقييم مسابقات المشاريع الخضراء الصغيرة والمبتكرة" FADES
يهدف المشروع الى دعم المشاريع الخضراء في الدول العربية، والتي تهدف إلى معاضدة جهود الدول العربية للحفاظ على البيئة
وتشجيع تنفيذ المشاريع الخضراء تتضمّن هذه المبادرة إطلاق مسابقات لتمويل المشاريع الخضراء الصغيرة والمبتكرة في بعض

الـدول العربيـة، ومـن بينهـا الجمهوريـة التونسـية التـي مـن المقتـرَح أن يُخصَّـص لهـا لهـذا الغرض مبلغا مقداره 500 ألف دولار

أمريكـي. تهـدف هـده المسـابقة التنافسـية إلـى دعـم المشـاريع البيئيـة الصـغيرة والمبتكـرة لدفع الاقتصاد الأخضر

والـدائري. تتضـمن الجهـات المسـتهدفة للتقـدم لهـذه المسـابقات: مؤسسـات، وشـركات، وجمعيات، وجامعات، سواء

أكانـت حكوميـة أم غيـر حكوميـة ويشـترط للتمويـل أن يـتم إنشـاء مشـروع صـغير ومبتكر من البداية، أو تطوير

مشروع قائم.

 مشـروع &quot TOUMALI;مسـاهمة نظـام الإدارة المسـتدامة للنفايـات فـي قطـاع السياحة في حماية النظم البيئية

البحريـة"" فـي إطـار برنـامج التمويـل ضـد النفايـات البحريـة التـابع للوزارة الاتحادية للبيئة وحماية الطبيعة والسلامة النووية بألمانيا

BMU

 مشـروع موسـع منـدمج حـول المسـؤولية المجتمعيـة وتقيـيم البصـمة الكربونيـة لمؤسسات قطاع صناعة

السـيارات ومكونـات الطـائرات GIZ بالتعـاون مـع الوكالـة الألمانيـة للتعـاون الـدولي (GIZ)يضم تدعيم قدرات إطارات مركز

تـونس الـدولي لتكنولوجيـا البيئـة القـائم بالمشـروع وتكـوين مجموعـة مـن الخبـراء المختصين في اطار تكوين المكونين ويشمل البرنامج

مصـاحبة مؤسسـات القطـاعين مواصـلة مصـاحبة 65 مؤسسـة لوضـع منظومـة المسؤولية المجتمعية واحتساب البصمة الكربونية

ووضع مخططات عمل خصوصية الى جانب تكوين 30 خبير وطني في المجالين

 برنامج دعم العمل البيئي في تونس (PAAE) / المكون 3: Greenov’i

4

يشارك المركز في مشروع جديد ممضى "برنامج دعم العمل البيئي في تونس"/Greenov'i بدعم من الاتحاد الأوروبي) كنقطة
اتصال وطنية مكلفة بالتنسيق مع الهيئة التنفيذيةFrance Expertise ، التي تشرف على تنفيذ هذا المشروع. ويهدف الى
المساهمة في التحول البيئي للاقتصاد التونسي من خلال أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة، بما يتماشى مع الاقتصاد الأخضر.
وبشكل أكثر تحديدًا ، يهدف هذا المشروع إلى مرافقة ودعم الانتقال البيئي للقطاع الخاص، من خلال دعم تطوير الأعمال التجارية
البيئية ، ودعم اعتماد أساليب إنتاج مستدامة وعادلة. دعم تطوير رائد أعمال أخضر يعمل لصالح العدالة الاجتماعية والعدالة بين
الجنسين في تونس، من خلال آلية تمويل ودعم مبتكرة في قطاعات الابتكار الأخضر ، والاقتصاد الاجتماعي والتضامن ،
والاقتصاد الدائري

 برنامج اقليمي للتكوين وتدعيم القدرات في مجال التصرف في النفايات في المدن الافريقية

في إطار التعاون التونسي الياباني في المجال البيئي تم إبرام اتفاقية ثلاثية بين مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة والوكالة
اليابانية للتعاون الفني JICAوزارة البيئة لوضع برنامج اقليمي للتكوين وتدعيم القدرات في مجال التصرف في النفايات لفائدة
المدن الإفريقية خلال الفترة 2022-2025 لتدعيم قدرات البلدان الإفريقية جنوب الصحراء والناطقة منها باللغة الفرنسية في
مجال التصرف في النفايات وستتم ابرمجة الدورة الثانية سنة 2024 بمشاركة ممثلين عن 12 بلد افريقي الجزائر البينين بورندي
الكامرون ساحل العاج جزر القمر غينيا موريطانيا النيجر الجمهورية الديمقراطية للكنقو السنغال التشاد

III-الميزانية على المدى المتوسط:

1-تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

مصدر الموارد	إنجازات 2023	ق م 2024	ميزانية 2025
ميزانية الإستغلال			
ميزانية الدولة	**4268**	**4460**	**4450**
منحة التأجير	4103	4270	4300
منحة التسيير	75	100	80
منحة التدخل العمومي ودادية المركز	90	90	70
موارد ذاتية	**1194**	**1120**	**1200**
رقم المعاملات	824	750	
التوظيف المالي	370	330	
مجموع الموارد 1	**5 439,5**	**5580**	**5670**
نفقات الأجور	3828	4270	4300
نفقات التسيير	818	1220	1280
نفقات التدخل العمومي ودادية المركز	65,7	90	70
مجموع النفقات 1	**4711,7**	**5580**	**5670**
ميزانية التنمية			
موارد منحة التدخل بعنوان مشاريع التنمية	980	1625	1040
نفقات الإستثمار تعهد	859	1625	1040
نفقات الإستثمار دفع	918دفع		
مجموع الموارد	**6419,5**	**7205**	**6710**
مجموع النفقات	**5201,7**	**7205**	**6710**

البيان	التقديرات	
	2026	2027
ميزانية التصرف منها	**6100**	**6300**
-منحة بعنوان التأجير	4700	4800
-منحة بعنوان التسيير	100	100
ميزانية الإستثمار (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي و الاجتماعي و دعم الإستثمار في المشاريع و البرامج التنموية و كذلك لتسديد القروض و التوازن المالي و تطوير و إعادة هيكلة المؤسسة)	**5758**	**5640**
المجموع	**11858**	**11940**

جدول المشاريع الممولة بواسطة هبات موظفة (2025)

بيان البرنامج والمشروع	نوع الهبة		الهيكل المتصرف في الهبة	مدة المشروع	الممول
	نقدية (المبلغ أ د (القسط التقديري لسنة 2025)	عينية			
مشروع مساهمة نظام الإدارة المستدامة للنفايات في قطاع السياحة في حماية النظم البيئية البحرية TOUMALI	204		مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة	01 جويلية 2021 الى 30 أفريل 2025	الوزارة الإتحادية الامانية للبيئة والحفاظ على الطبيعة والسلامة النووية و حماية المستهلك BMUV
مشروع المصاحبة لتقييم الصمة الكربونية و ادماج المسؤولية المجتمعية لمؤسسات قطاعي صناعة مكونات السيارات والطيران PATE IM	720,8		مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة	01 جانفي 2023 الى 30 سبتمبر 2026	الوكالة الألمانية للتعاون الفني GIZ
تنفيذ مبادرة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لدعم المشاريع الخضراء في الجمهورية التونسية" تنظيم ومتابعة وتقييم	464,7		مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة	2024-2026	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

مسابقات المشاريع الخضراء الصغيرة والمبتكرة" FADES					
تنفيذ مشروع تعزيز النظام البيئي للأعمال الخضراء في بلدان الجوار الجنوبية من خلال تأثير الشبكة والتعلم من الأقران من أجل نمو أخضر مستدام مع المنظمة النيرلندية في إطار برنامج تمويل» دعم منظمات دعم الأعمال SPARK	1000		مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة	2024–2026	الإتحاد الأوروبي
البرنامج الإقليمي للتكوين و تدعيم القدرات في مجال التصرف في النفايات لفائدة المدن الإفريقية JICA	610		مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة	2023–2025	الوكالة اليابانية للتعاون الفني JICA
برنامج الحد من التلوث بدول البحر الأبيض المتوسط DEPOLMED	340		مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة	04 جوان 2018 الى 2027/12/31	الوكالة الفرنسية للتنمية AFD

بطاقة النوع الاجتماعي – تعهدات

1- السياق العام

إن تدهور البيئة و تقلص الموارد الطبيعية و التلوث و التغيرات المناخية و الكوارث الطبيعية تؤثر بشكل مختلف على الرجال و النساء فالمرأة تعاني أكثر من الرجل من أثار التهديدات البيئية.

حيث يؤثر الجفاف وندرة المياه على المرأة بشكل أكثر خطورة مقارنة بالرجل خاصة في المناطق الريفية، ذلك لأن مسؤولية الحصول على المياه تكون على عاتق المرأة الريفية حيث ان جلب المياه ونقلها يستنفذ الوقت ويشكل عبئًا ثقيلا على المرأة و سببا في التعرض للعنف الجنسي نظرا لبعد المسافات.

كما يؤدي تعرض المرأة لآثار التلوث الكيميائي للعقم والإجهاض التلقائي وولادة الطفل ميتا، ووفيات حديثي الولادة، والعديد من الأمراض التي تصيب الأطفال

إضافة إلى ذلك فإن صحة النساء تتأثر مباشرة نتيجة ارتفاع حرارة الطقس الناتجة عن تغير المناخ خاصة على مستوى سوء التغذية والصحة الجنسية والإنجابية. حيث أثبتت الدراسات ان الحرارة المرتفعة تؤثر على الولادات(قبل الوقت) و تكون هده التأثيرات أكثر حدة بالنسبة للنساء الاتي ينتمين الى فئات اجتماعية ضعيفة ومهمشة .

إن النساء بصفة عامة هن أكثر عرضة للتحديات البيئية وهذا يفسر بعدة عوامل أهمها :

- عدم المساواة بين الرجل و المرأة و التوزيع غير العادل للأدوار و الموارد و السلطات ،
- صعوبة وصول النساء و الفتيات إلى الموارد و الخدمات الاقتصادية .
- المرأة في أغلب الحالات أقل توعية و معرفة بالأخطار الكامنة و الناجمة عن التغير المناخي لأنها تحظى بتعليم أقل من الرجل خاصة في الأرياف.
- الوضعية الإجتماعية وأدوار النساء تؤثر على قدرتهن على الصمود فهن في الغالب اللاتي تتحملن مسؤولية الأعباء المنزلية وتوفير الغذاء للأسرة والتزويد بالماء وكل وسائل العيش وكل هذه العناصر تتأثر مباشرة بتغير المناخ.
- النساء أقل وصولا للمعلومات وأقل قدرة على الحركة و الأقل حصولا على التكوين والتعليم.

- عدم تمتع المرأة بالسلطة للمطالبة بحقوقها الاقتصادية و الاجتماعية و الحق في بيئة نظيفة خالية من التلوث و جودة حياة أرقى ،
- وضع ومكانة المرأة اجتماعيا واقتصاديا، والتي أفرزتها الثقافة السائدة في المجتمع.
- عدم المساواة بسين المرأة و الرجل والتوزيع غير العادل للأدوار والموارد والسلطات.
- نسبة البطالة سنة 2022 بلغت 16.1% تتوزع بنسبة 20,9% بالنسبة للنساء و 14,01% بالنسبة للرجال
- ضعف توفر مورد رزق خاص بالنساء مقارنة بالرجال حيث أن نسبة النساء و الفتيات اللاتي يمتلكن مورد رزق خاص بهن لا تتجاوز 19,3% مقابل 55,9% بالنسبة للرجال.
- عدم إرتقاء ظروف عملهن إلى معايير العمل اللائق.

لا تزال البيانات الإحصائية الت يتبرز آثار التغيرات المناخية المتباينة على النساء و الرجال قليلة ، إلا أن بعض الإحصائيات العالمية تبين أن هناك فروقا واسعة ناتجة عن عدم المساواة بين النساء و الرجال .

الأثر عدد 6: المرأة و السلام و الأمن و الأزمات و القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية

1.1 الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج 1 :البيئة و التنمية المستدامة

الهدف الاستراتيجي عدد1 :المساهمة في تحسين إطار الحياة و مقاومة التلوث

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة	الأسباب الضمنية	الأسباب الجذرية
الهدف العملياتي 1: تدعيم دور المرأة و الأسرة بصفة عامة في التقليص من النفايات المنزلية المنتجة من المصدر	-محدودية مشاركة المرأة في مجال التقليص من النفايات المنزلية من المصدر	-ضعف الوعي و الحس البيئي لدى النساء خاصة في المناطق الريفية -محدودية و ضعف نجاعة الأنشطة التوعية و برامج التربية البيئية في مجالات التصرف في النفايات . -غياب الحوافز التي تشجع المرأة على التقليص من النفايات من المصدر - محدودبة مشاركة النسيج الجمعياتي في مجالات النوع الاجتماعي والتصرف في النفايات	تدعيم دور المرأة والأسرة بصفة عامة في التقليص من النفايات المنزلية المنتجة من المصدر

الهدف العملياتي 2: : تشجيع ريادة الأعمال النسائية و تطوير قدرات القيادية للمرأة في الأنشطة ذات العلاقة برسكلة النفايات المنزلية	قلة عدد النساء باعثات المشاريع في مجال رسكلة و تثمين النفايات المنزلية و المشابهة .	-عدم توفر الوقت الكافي للتفرغ لإنجاز عمليات فرز النفايات التي سيقع رسكلتها -عدم توفر الأطر القانونية الملائمة لتنظيم قطاع رسكلة النفايات -عدم وضوح الأدوار لمختلف الأطراف المتدخلة في المنظومة - ضعف مشاركة القطاع الخاص -صعوبة تسويق المنتوجات المتأتية من أنشطة رسكلة و تثمين النفايات - ضعف نجاعة المنظومات الخاصة للتصرف في بعض أصناف النفايات	تدعيم دور المرأة والأسرة بصفة عامة في التقليص من النفايات المنزلية المنتجة من المصدر.
الهدف العملياتي 3: تحسين المعارف و المهارات التقنية للنساء و الفتيات في مجال تثمين النفايات العضوية المنزلية .	-غياب منظومة مهيكلة لتثمين النفيات المنزلية العضوية -و ضعف الدور الموكول إلى البلديات في هذا المجال	-ضعف المعارف التقنية و المعلومات لدى النساء حول آليات و طرق مراحل عمليات التسميد العضوي للنفايات المنزلية. -غياب الحوافز و التشجيعات -ضعف الإمكانيات اللوجستية لدى الأسر التونسية متوسطة الدخل -ضعف القدرات لدى الجماعات المحلية	تحسين المعارف و المهارات التقنية للنساء و الفتيات في مجال تثمين النفايات العضوية المنزلية

2.1 خطة عمل الأثر 6

1-2.1 الأهداف والمؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي

البرنامج1:البيئة و التنمية المستدامة						
الهدف	***المؤشرات العملياتية***					
الهدف الإستراتيجي 1 المساهمة في تحسين إطار الحياة و مقاومة التلوث	**اسم المؤشر**	**إنجازات 2023**	**تقديرات 2024**	**تقديرات 2025**	**تقديرات 2026**	**تقديرات 2027**
الهدف العملياتي1:تدعيم دور المرأة في التقليص من النفايات المنزلية المنتجة من المصدر						
	عدد الحملات التحسيسية حول كيفية التقليص من النفايات المنزلية من المصدر	10	50	48	48	48
	عدد الحلقات التكوينية حول التقليص من النفايات المنزلية المنتجة من المصدر	18	45	24	24	24

	عدد الجمعيات المنتفعة بالدعم المالي في علاقة بالنوع الاجتماعي و التصرف في النفايات	0	0	30	30	30
	عدد المنخرطين في المنصة الرقمية لمتابعة أنشطة الأسرة و خاصة المرأة في مجال فرز النفايات	0	0	5000	5000	5000
	عدد النساء و الأطفال المنتفعين بجوائز مقابل فرز النفايات من المصدر	100	100	100	100	100
الهدف العملياتي 2: تشجيع ريادة الأعمال النسائية و تطوير قدرات القيادية للمرأة في الأنشطة ذات العلاقة برسكلة النفايات المنزلية						
	عدد المشاركين في الأيام التحسيسية و الإعلامية وورشات عمل حول كيفية بعث مشاريع خضراء لفائدة باعثات المشاريع	0	0	50	50	50
	عدد النساء رائدات الأعمال المنتفعات بالتمويلات لإنجاز مشاريع رسكلة و تثمين	0	0	50	50	50
الهدف العملياتي 3: تحسين المعارف و المهارات التقنية للنساء و الفتيات في مجال تثمين النفايات العضوية المنزلية						
	عدد النساء المشاركات في الأيام التحسيسية و التوعوية و التثقيفية حول كيفية تثمين النفايات العضوية و شرح مراحل عمليات التسميد	0	0	100	100	100

	عدد المطويات التعليمية لكيفية فرز النفايات العضوية و شرح عمليات التسميد	200	250	1000	1000	1000

2.2.1 الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي ومؤشرات متابعة الأنشطة الخاصة بالأثر 6

البرنامج عدد1 البيئة و التنمية المستدامة

الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي			مؤشرات الأنشطة						الميزانية حسب الروزنامة				مصادر أخرى للتمويل
الصنف	الصنف الفرعي	ملخص الأنشطة	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات2025	تقديرات 2026	2023	2024	2025	2026	
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 1: تدعيم دور المرأة في التقليص من النفايات المنزلية المنتجة من المصدر												
		تنظيم حملات تحسيسية تستهدف خاصة النساء و الفتيات و الأطفال في المدارس .(1)	عدد الحملات التحسيسية حول كيفية التقليص من النفايات المنزلية من المصدر	50	60	48	48			50	50	
		تنظيم حلقات تكوينية في مواضيع تهم التصرف في النفايات موجهة	عدد الحلقات التكوينية حول التقليص من النفايات المنزلية المنتجة من المصدر	10	15	24	24			100	100	

		خاصة للمرأة في المناطق الحضرية و الريفية (1)										
		توفير دعم مالي للجمعيات البيئية المهتمة بالنوع الاجتماعي من خلال تمويل الأنشطة ذات العلاقة بالتصرف في النفايات(2)	عدد الجمعيات المنتفعة بالدعم المالي في علاقة بالنوع الاجتماعي و التصرف في النفايات	0	0	30	30			150	150	
		إحداث منصة رقمية لمتابعة أنشطة الأسرة و خاصة المرأة في مجال فرز النفايات (3)	عدد المنخرطين في المنصة الرقمية لمتابعة أنشطة الأسرة و خاصة المرأة في مجال فرز النفايات	0	0	5000	5000			50	50	
		تقديم تشجيعات (جوائز)للنساء مقابل المساهمة في التقليص من النفايات من المصدر(2)	عدد النساء و الأطفال المنتفعين بجوائز مقابل فرز النفايات من المصدر	0	0	100	100			50	50	
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1										400	400	

الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 2: تشجيع ريادة الأعمال النسائية و تطوير قدرات القيادية للمرأة في الأنشطة ذات العلاقة برسكلة النفايات المنزلية												
		-تنظيم أيام تحسيسية و إعلامية وورشات عمل حول كيفية بعث مشاريع خضراء لفائدة باعثات المشاريع(1)	عدد المشاركين في الأيام التحسيسية و الإعلامية وورشات عمل حول كيفية بعث مشاريع خضراء لفائدة باعثات المشاريع	0	0	50	50			50	50	
		مساعدة النساء رائدات لأعمال في البحث على التمويلات الضرورية لإنجاز مشاريع الرسكلة و التثمين (1)	عدد النساء رائدات الأعمال المنتفعات بالتمويلات لإنجاز مشاريع رسكلة و تثمين	0	0	50	50			50	50	
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 2										100	100	
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 3: تحسين المعارف و المهارات التقنية للنساء و الفتيات في مجال تثمين النفايات العضوية المنزلية												

		تكوين و تأطير و مرافقة صاحبات المشاريع الرائدة في مجال التثمين العضوي للنفايات (4)	عدد النساء المشاركات في الأيام التحسيسية و التوعوية و التثقيفية حول كيفية تثمين النفايات العضوية و شرح مراحل عمليات التسميد	0	0	100	100			50	50
		إعداد و توزيع مطويات تعليمية لكيفية فرز النفايات العضوية و شرح عمليات التسميد (4)	عدد المطويات التعليمية لكيفية فرز النفايات العضوية و شرح عمليات التسميد	200	200	1000	1000			5	5
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 3										55	55

مجموع ميزانية الأهداف العملياتية للبرنامج 1										555	555

مجموع ميزانية الأهداف العملياتية لبرامج المهمة										**555**	**555**

ملاحظة : تندرج أهم النشاطات المزمع إنجازها في إ طارالأهداف اإلستراتيجية لبرنامج البيئة والتنمية المستدامة ضمن برنامج خلية الإتصال والتحسيس بالوكالة الوطنية للتصرف في النفايات

(1) تم برمجة 250 أ.د إضافية ضمن ميزانية الإستثمار بند برنامج التحسيس في مجال التصرف في النفايات لسنة 2025 لتغطية مصاريف هذه الأنشطة
(2) تم برمجة 200 أ.د ضمن نفقات التدخالات الخاصة بالجمعيات لسنة 2025 لتغطية مصاريف هذه الأنشطة
(3) تم برمجة 50 أ.د ضمن ميزانية التصرف بند اقتناءمعدات وتطبيقات ودراسات إعلامية وإرساء الإدارة الإكترونية لتغطية مصاريف هذه الأنشطة
(4) تم برمجة 55 أ.د ضمن ميزانية الإستثمار بند وضع منظومة لتثمين النفايات العضوية و تحويلها الى سماد عضوي لسنة 2025 لتغطية مصاريف هذه الأنشطة

3.1 التحليل المراعي للنوع الاجتماعي للأثر 6

.....

3- تلخيص لتعهدات المهمة فيما يتعلّق بتحقيق المساواة على أساس النوع الإجتماعي

1- تلخيص للأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي

البرامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	مؤشرات الأنشطة					
		إسم المؤشّر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات2026	تقديرات 2027
الأثر 6: المرأة و السلام و الأمن و الأزمات و القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية							
البرنامج 1	**الهدف العملياتي1**:تدعيم دور المرأة في التقليص من النفايات المنزلية المنتجة من المصدر	عدد الحملات التحسيسية حول كيفية التقليص من النفايات المنزلية من المصدر	50	60	48	48	48
		عدد الحلقات التكوينية حول التقليص من النفايات المنزلية المنتجة من المصدر	10	15	24	24	24

		عدد الجمعيات المنتفعة بالدعم المالي في علاقة بالنوع الاجتماعي و التصرف في النفايات	0	0	30	30	30
		عدد المنخرطين في المنصة الرقمية لمتابعة أنشطة الأسرة و خاصة المرأة في مجال فرز النفايات	0	0	5000	5000	5000
		عدد النساء و الأطفال المنتفعين بجوائز مقابل فرز النفايات من المصدر	0	0	100	100	100
	الهدف العملياتي2 تشجيع ريادة الأعمال النسائية و تطوير قدرات القيادية للمرأة في الأنشطة ذات العلاقة برسكلة النفايات المنزلية	عدد المشاركين في الأيام التحسيسية و الإعلامية وورشات عمل حول كيفية بعث مشاريع خضراء لفائدة باعثات المشاريع	0	0	50	50	50
		عدد النساء رائدات الأعمال المنتفعات بالتمويلات لإنجاز مشاريع رسكلة و تثمين	0	0	50	50	50
	الهدف العملياتي 3: تحسين المعارف و المهارات التقنية للنساء و الفتيات في مجال تثمين النفايات العضوية المنزلية	عدد النساء المشاركات في الأيام التحسيسية و التوعوية و التثقيفية حول كيفية تثمين النفايات العضوية و شرح مراحل عمليات التسميد	0	0	100	100	100

		عدد المطويات التعليمية لكيفية فرز النفايات العضوية و شرح عمليات التسميد	200	250	1000	1000	1000

2- تلخيص للأنشطة المراعية للنوع الإجتماعي

أصناف الأنشطة	الأصناف الفرعية للأنشطة[4]	الأثر	البرامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	الميزانية					موارد أخرى للتمويل
					2023	2024	2025	2026	2027	
				مجموع الميزانية للصنف 1 من الأنشطة						
				مجموع الميزانية للصنف ن[5] من الأنشطة						

[4] عمود إختياري

[5] ن هو عدد أصناف الأنشطة

3- التحليل المراعي للنوع الاجتماعي للمهمة

.....
.....